

وجدير بالذكر أن بلادنا اتخذت في السنوات الأخيرة عدة إجراءات واعتمدت عدة قوانين وآليات: المراكز الجهوية للاستثمار، اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، قانون الاستثمار وغيرها.

إلا أن النتائج لازالت متواضعة، فلزال المستثمرون والفاعلون الاقتصاديون يشكون من تعقيدات المساطر الإدارية وعدم توحيد الخطاب وتفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية، ضعف البنيات التحتية ومحدودية المناطق الحرة والمناطق الصناعية وإشكالية الولوج إليها، ناهيك عن المضاربات العقارية وصعوبة الحصول على التمويلات البنكية، إضافة إلى بطء القضاء المغربي في البث وتنفيذ الأحكام.

انطلاقاً من هذه الاعتبارات، فإن فرق المعارضة تسألواكم، لأنني تكلمت باسم فرق المعارضة:

ما هي إنجازات الحكومة في هذا المجال؟

وما هي إستراتيجية الحكومة لتشجيع الاستثمار وتأهيل الاقتصاد الوطني وتمنيه؟

وما هو تصور الحكومة لحل إشكالية تمويل الاقتصاد ودعم المقاولات والحد من العجز الاجتماعي؟

ما هي إجراءات هذه الحكومة لتفعيل ما التزمتم به في التصريح الحكومي؟
شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء،

الفريق الاستقلالي إسوة بباقي الفرق وتطبيقاً لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، وفي إطار مساءلة السيد رئيس الحكومة حول السياسة المتبعة في مجال الاستثمار والتجارة والصناعة والخدمات، قد سبق أن وجه كتاباً مفصلاً عن أسباب نزول تساؤلات عدة، والآن وفي إطار هذه الجلسة الدستورية، نذكر بأهم النقاط التي وردت في كتابنا، على أساس أن تتم مناقشة السيد رئيس الحكومة في ما بعد.

ما هي التدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل تطوير السياسات المتعلقة بالاستثمار في شقيه العام والخاص؟

ثانياً، ما هي الانعكاسات التي خلفها قرار الحكومة بتخفيض 15 مليار من الميزانية المخصصة للاستثمار العمومي؟

محضر الجلسة رقم 898

التاريخ: الأربعاء 8 رمضان 1434 (17 يوليوز 2013)

الرئاسة: الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين

التوقيت: ساعتين وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: تقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع "تطوير السياسات المتعلقة بالاستثمار والصناعة والتجارة والخدمات".

الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء،

السيدتين المستشارتين،

السادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع تطوير السياسات المتعلقة بالاستثمار والصناعة والتجارة والخدمات.

ونشرع الآن في معالجة محور هذه الجلسة، وقد سمعت أن المعارضة سيتدخل باسمها مستشار واحد.

إذن الكلمة لفرق المعارضة.

المستشار السيد ادريس الراضي:

شكراً السيد الرئيس.

أولاً رمضان مبارك سعيد، الله يجعل هاذ رمضان يدخل على سيدنا الله ينصره بالصحة والسلامة وعلى الحكومة كذلك وعلى رأسهم السيد رئيس الحكومة، السيد رئيس الدولة بالصحة والسلامة وعلى الشعب المغربي إن شاء الله بالازدهار.

السيد رئيس الحكومة،

لقد تعهدت الحكومة في برنامجها بتحقيق نمو قوي ومستديم، يقوم على تقوية الطلب الداخلي من خلال تحسين القدرة الشرائية للمواطن المغربي وتدعيم الاستثمار الخاص والعمومي وعلى تقوية الطلب الخارجي من خلال الرفع من تنافسية المقاولات المغربية في الأسواق الخارجية.

السادة الوزراء،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
لقد نص البرنامج الحكومي على تبسيط المساطر على مستوى
الاستثمار، اعتبارا مما يشكله تعقيد المساطر من عرقلة وتغيير عدد من
المستثمرين خاصة الأجانب، كما التزمت الحكومة بتحسين مناخ الأعمال
وتحسين جاذبية المغرب بالنسبة للاستثمار الأجنبي.
نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، عن الإجراءات العملية التي قامت بها
الحكومة لتنفيذ العمل بهذه الالتزامات؟
كما نسائلكم عن الأسباب التي تحول دون التطبيق الفعلي للشبكات
الوحيد، حيث مازال هناك تعدد المتدخلين، مما يجعل من الشبكات الوحيد
فكرة جيدة لكن بدون تطبيق فعلي في الواقع.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للمستشار المحترم.
الكلمة الآن لمجموعة الاتحاد المغربي للشغل..
الكلمة لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.
السيد رئيس الحكومة المحترم،
من القضايا الإستراتيجية التي اعتمدها في برنامج حكومتكم تقوية
الاستثمار الوطني ودعمه وخلق آليات لتطويره، وكذلك بتجويد وتطوير
القطاع الصناعي والتجاري والخدمي، وهي إحدى رافعات الاقتصاد
الوطني وشرائين النمو، وما لذلك من تأثير على الجانب الاجتماعي.
من هنا نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم:
أولا، أين وصلت جهودكم في هذا المحور؟
ثانيا، ما هي المنجزات التي حققتها، والتحديات التي تواجهونها؟
ثالثا، ما هو تصوركم للمخطط والنظرة والأفق الجديد والمستقبلي الذي
يرسم ملامح اقتصاد وطني قوي يستجيب لكل التطورات ويرفع من وتيرة
النمو ويلبي حاجيات المواطن المغربي.
شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.
الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة محور الجلسة.
فليتفضل.

السيد عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد ذلك نقول ما هي حصيلة المخططات والإستراتيجيات، اليوم قبل
الغد، التي تم إعدادها مستقبلا في مجال الاستثمار والتجارة والصناعة
والخدمات؟
وأخيرا، نتساءل ما هي الإجراءات والتدابير المستقبلية التي سنتخذها
وتقوم بها الحكومة من أجل تطوير السياسات المتعلقة بالاستثمار والصناعة
والتجارة والخدمات والخروج مما تعرفه بلادنا من ركود في هذا المجال؟
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس المحترم.
الكلمة الآن للفرقة الحركية.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السادة الوزراء المحترمين،
إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،
بداية شهر رمضان مبارك سعيد للجميع.
السيد رئيس الحكومة المحترم،

أمام تقادم الأزمة الاقتصادية والمالية ببلادنا بتداعياتها الاجتماعية
والسوسيو اقتصادية أصبح تطوير السياسات المتعلقة بالاستثمار رهانا
إستراتيجيا، يستدعي التعجيل باتخاذ إجراءات وتدابير تضمن تنافسية
الاقتصاد الوطني وتوسيع قاعدة التشغيل وتنمية الصادرات الوطنية نحو
الخارج بغية تخفيف العجز التجاري.

كما لا يخفى عليكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، كون القطاعات غير
الفلاحية المتمثلة في الصناعة والتجارة والخدمات تعتبر دعائم أساسية
لتطوير الاقتصاد الوطني ولرفع من معدلات النمو.

وبناء على ما سبق، نود السيد رئيس الحكومة المحترم مسائلكم حول
الإستراتيجية المتعلقة بتطوير السياسات العمومية في مجال الاستثمار؛
وكذلك الإجراءات والتدابير المتخذة لتحقيق إقلاع حقيقي في قطاعات
الصناعة والتجارة والخدمات.
شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
الكلمة الآن لفرقة التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد أحمد الرموني:

شكرا السيد الرئيس.
السيد رئيس الحكومة،

تقولها بصراحة، أن الدور ديال النقابات خاصو يكون هو مساعدة المقابلة باش تبقى واقفة، ماشي باش تحطم.

وتأهيل قضاء الأعمال وإصلاحه وتيسير الولوج إلى التمويل والعمار، وإخراج القانون التنظيمي للإضراب وغيرها من التدابير.

وسأستعرض فيما يلي الإجراءات المتخذة، وتلك الجاري تنفيذها لتشجيع الاستثمار عموماً، قبل التطرق إلى الإجراءات الرامية إلى تشجيع الصناعة والتجارة والخدمات وحصيلة الاستثمارات برسم سنة 2012 والنصف الأول من 2013.

السيد الرئيس،

لقد عملت الحكومة منذ تنصيبها على تشجيع الاستثمار بشقيه العمومي والخاص، فبالنسبة للاستثمار العمومي خصص قانوني المالية لسنتي 2012 و2013 غلافاً غير مسبوق للاستثمار، رغم صعوبة الظرفية الاقتصادية والمالية، حيث بلغ 180 مليار درهم سنة 2013.

وكما سبق وأوضح ذلك، فإن قرار وقف تنفيذ مبلغ 15 مليار درهم من هذه الاستثمارات لم يكن له أثر كبير ولا خطر على الاقتصاد الوطني، وإن كان له أثر لا بد من الاعتراف به.

أما بالنسبة للاستثمارات الخاصة، فقد جعلتها الحكومة في صلب إستراتيجيتها التنموية، وتعمل على تحسين مناخ الأعمال وإصلاح الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار وتتبع اتفاقيات الاستثمار ومعالجة المشاريع المعرقة وتتبع شكايات المستثمرين وتظلماتهم، كل هذا اليوم ليس كلاماً وإنما متابعة في الأجل والأوقات والاتصال مفتوح بين رئاسة الحكومة وبين رجال الأعمال، وكذلك بينها وبين المؤسسات المعنية وبين رجال الأعمال.

فبخصوص إصلاح الإطار القانوني للاستثمار، تم إعداد مشروع أولي لمراجعة ميثاق الاستثمار الحالي، يروم تجميع مقتضيات المتعلقة بالمزايا والتسهيلات المقدمة للمستثمرين في إطار تعاقدي والتمييز بين التحفيزات المشتركة وأنظمة التحفيز القطاعية والجهوية، مع التنصيص على إمكانية منح تحفيزات خاصة للاستثمارات الكبيرة أو ذات الأهمية الكبرى لاقتصاد البلاد.

كما تم إعداد مشروع مرسوم ينظم مساطر دراسة ملفات الاستثمار موضوع اتفاقيات مع الحكومة بهدف تبسيط المساطر وتوحيدها.

وفيما يتعلق بتفعيل تتبع اتفاقيات الاستثمار المتعلقة بالمشاريع المستفيدة من التحفيزات العمومية، فقد صدر منشور تحت رقم 2012/22 ينص على إعداد تقرير سنوي يعرض حصيلة تنفيذ الاتفاقيات، ماشي غير كنعطويوا التسهيلات ويقتي ذاك الشيء عند الناس ربما يستفدوا منو من أجل الأغراض التي أعطيت لهم من أجل هاذ التسهيلات، وربما لا يستفاد منه، وربما يستفاد منه لأغراض أخرى.

بالإضافة إلى خلاصة نتائج عملية تتبع هذه المشاريع وتوصيات في الموضوع، وبالنسبة لمعالجة المشاريع الاستثمارية العالقة، فقد تم تكوين لجنة حكومية بتاريخ 26 أبريل 2012، عهد إليها بمعالجة هذه الملفات وقد

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود بداية، أن أشكر أعضاء مجلسكم الموقر على اختيار هذا الموضوع، الذي يوجد في صلب أولويات الحكومة، اعتباراً لكونه في حقيقة الأمر مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا والعامل الرئيسي لتحقيق الرخاء والرفاه للمواطنين.

وللتذكير، فإن البرنامج الحكومي كان قد أفرد لهذا الموضوع مجموعة من التدابير الهادفة إلى تحسين مناخ الأعمال، وتطوير القطاعات الإنتاجية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتوفير البنيات التحتية واللوجيستيك، وتأهيل الموارد البشرية لمواكبة المتطلبات الإستراتيجية القطاعية والأوراش الكبرى.

وكما لا يخفى عليكم، فإن القطاع الصناعي لم ينل نصيبه الكافي من اهتمام الحكومة خلال عقود متتالية مقارنة مع قطاعات أخرى كالزراعة والسياحة مثلاً، لأسباب سياسية واجتماعية.

وقد اقتضت الصناعة خلال هذه المدة على بعض المشاريع الكبرى التي حظيت بدعم ومشاركة الدولة، بالإضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية المحدودة.

والحقيقة أنه كان حرياً بالمغرب تشجيع هذا القطاع، وإيلائه اهتماماً أكبر، لكونه نشاطاً أكثر استقراراً، بينما الفلاحة ترتبط بالمناخ، والسياحة كثيراً ما تتأثر بالظرفية على أهميتها، ناهيك عن كون النشاط الصناعي يوفر قيمة إضافية مهمة.

وعليه، فإننا مطالبون بإيلاء أهمية أكبر لتطوير هذا القطاع، وهذا منذ أن تحملت هذه المسؤولية، والقناعة تزداد به يوماً بعد يوم، وتوفير الظروف الملائمة لذلك، وهو ما يحتم إعادة التوازن للقطاع بإعطاء الأولوية بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي للاستثمار الوطني من جهة، والمقاولات الصغرى والمتوسطة الصناعية والاستثمار الصناعي في المناطق القروية من جهة أخرى.

كما يتعين العمل على تحرير نظام الإنتاج من العوائق التي تكبله من ريع وغيره، حتى يكون أكثر تنافسية وإنتاجية ومردودية، لا يمكن الكلام عن التنافسية في إطار الاحتكار، لا يمكن الكلام عن التنافسية في إطار إعطاء امتيازات غير معقولة لأي جهة كيف ما كان نوعها، لا يمكن، ملي كندخل هاذ القواعد للسوق كتهرس المبادئ ديال السوق، وحين تتكسر مبادئ السوق، فإن الحالة النفسية للمستثمرين تفسد، فإن كانوا إلى جهة المحظوظين، فهم يعني ساعتها يعتبرون أنفسهم يربحون ما يستحقون وما لا يستحقون، وإن كانوا في الجهة الأخرى فإن كل جهودهم تذهب يعني هباء منثوراً.

والتعاون مستمر بين المنظمات المهنية والهيئات النقابية، آن الأوان باش

توطين المقاولات وتقنين التعويض الصناعي وإنشاء المقاولات على الخط وغيرها.

السيد الرئيس،

لقد حققت بلادنا منذ بدء العمل بالميثاق الوطني للإقلاع الصناعي نتائج طيبة على مستوى تنمية هذا القطاع، ويتوقع أن يمكن تنفيذ هذا الميثاق في أفق 2015 من إحداث 220 ألف منصب شغل مباشر في الصناعة ورفع الناتج الداخلي الخام للقطاع بـ 50 مليار درهم إضافية، وخلق حجم إضافي للصادرات يقدر بـ 95 مليار درهم، والرفع من حجم الاستثمارات الصناعية بـ 50 مليار درهم إضافية، وقد خصص لتنفيذ هذا الميثاق 12.4 مليار درهم، منها 34% مخصصة لتكوين وتأهيل الموارد البشرية و24% لتحفيز الاستثمار.

وقد أسفر تنفيذ هذا المخطط عن إنجازات ملموسة لحد الآن، منها: إحداث أزيد من 100 ألف منصب شغل في المهن العالمية للمغرب، وارتفاع القيمة المضافة الصناعية بـ 28.4 مليار درهم، وصادرات قطاع السيارات بأزيد من 125%، وصادرات قطاع الطيران بحوالي 60% فيما بين سنتي 2009-2012.

وفي إطار تشجيع الصناعة توسيع مجال تدخل الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي تم خلال شهر فبراير التوقيع على اتفاقية عقد برنامج، الأولى تم قطاع الكيمياء وشبه الكيمياء، والثانية تخص صناعة الأدوية للفترة الممتدة ما بين 2013-2023.

فبالنسبة لقطاع صناعة الأدوية يتوخى البرنامج رفع صادرات الأدوية من 332 مليون درهم إلى ما بين 9.5 و16.6 مليار درهم، ونمو السوق الداخلية للأدوية من 8 إلى 16.6 مليار درهم، وإحداث ما بين 20 ألف و25 ألف منصب شغل.

أما بالنسبة لقطاع الكيمياء وشبه الكيمياء، فإن البرنامج المعتمد يروم إلى الرفع من الناتج المحلي الإجمالي من 16 إلى 47 مليار درهم، ورقم المعاملات من 50 إلى 150 مليار درهم، وإنشاء 50 إلى 100 شركة استثمارية خارجية بغلاف يناهز 71 مليار درهم والرفع من عدد فرص الشغل من 40.000 إلى 83.000.

كما أن قطار ترحيل الخدمات قد عرف هو الآخر تطورا مهما، حيث مكن من إحداث أزيد من 29.000 منصب شغل بالقطاع خلال الفترة بين 2009 و2012.

وللحفاظ على تموقع المغرب كوجهة رائدة في هذا المجال واستقطاب استثمارات جديدة، تم في فبراير 2013 إطلاق دراسة حول تقييم العرض المغربي الخاص بهذا القطاع بشراكة مع الفاعلين الخواص.

أما في قطاع الطاقة، فإن الحكومة وضعت مخطط عمل برسم 2013-2017 لتوفير باقة متنوعة في المصادر الطاقية، حيث سيتم إنجاز مشاريع جديدة بقدرة إنتاجية تصل إلى 5260 ميغاواط، منها 55% من مصادر

أحصت اللجنة نحو 630 مشروع، يعاني من صعوبات في الإنجاز، باستثمار متوقع بقيمة 104 مليار ديال درهم، و49 ألف فرصة شغل، وتمت إلى حد الآن معالجة 214 ملفا منها باستثمار يقدر بـ 8.8 مليار درهم، و6300 فرصة عمل، والدراسة ديال الشبي الأخر مستمر.

وفيما يخص تحسين مناخ الأعمال، صادقت اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال خلال الاجتماع الذي ترأسته بتاريخ 22 ماي الماضي، على برنامج عمل يتمحور حول 9 أهداف إستراتيجية، تمت ترجمتها إلى ما يفوق 30 إجراء عمليا، وتم تكوين مجموعة من فرق عمل مختلطة بين القطاعات المعنية والقطاع الخاص قصد السهر على إنجاز التدابير المتفق عليها داخل آجال محددة.

وقد همت هذه الأهداف الإستراتيجية الميادين التالية:

تقوية الحكامة والشفافية في الأعمال،

تحديث الإطار القانوني،

تحسين آليات فض النزاعات التجارية

وتبسيط إجراءات التعمير والحصول على العقار،

تطوير تنافسية الجهات

وتحسين التشاور والتواصل حول الإصلاحات

وتشجيع المقاولات والمقاولات الشابة وتسهيل الولوج للتمويل،

وتقييم وتحسين أداء الخدمات العمومية.

كما لا يخفى فإن التمويل بالنسبة للمؤسسات الكبرى كأنه ليس فيه مشكل أساسي، ولكن التمويل بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة والشخصية يعاني أصحابه معاناة كبيرة، سواء تعلق الأمر بالقطاع الفلاحي أو بالقطاع الصناعي.

وقد قطعت مجموعة من هذه الأهداف أشواط مهمة في الإنجاز، فعلى مستوى تبسيط المساطر تم إصلاح مرسوم الصفقات العمومية لجعله أكثر انفتاحا واستجابة لرهانات المقاولات، كما تم نشر المرسوم المتعلق بالضابط العام للبناء، هذا كيتسنى 21 عام عاد جات هاذ الحكومة عاد فرج عليه الله، الذي ينص على إحداث الشباك الوحيد للتعمير على مستوى الجماعات التي تتعدى ساكنتها 50 ألف نسمة وتوحيد وتبسيط المساطر ذات الصلة وضبط المتدخلين الآجال وغيرها.

وتم كذلك الشروع في تبسيط نحو 70 مسطرة تم خلق المقاولات ونقل الملكية والربط بشبكة الكهرباء وأداء الضرائب، 52 منها يتوقع تبسيطها في نهاية هذا الشهر والباقي بحلول نهاية سنة 2013، ومنتظر أن يكون لهذه الإجراءات نتائج على تنقيط المؤسسات الدولية للمغرب، بطبيعة الحال هاذ الشئ ما كيكونش بسرعة حتى هما كياخدو الوقت ديالهم، إلى آخره، ولكننا ننتظر في الآجال المعقولة.

وعلى المستوى التشريعي تم خلال سنة 2013 إعداد مشاريع لإصلاح مجموعة من القوانين المتعلقة بشركات المساهمة ومسطرة الأمر بالأداء، وتنظيم

"امتياز" لمواكبة ازدهار المقاولات الصغرى والمتوسطة الواعدة، وبرنامج "مساندة" الذي يقدم إعانة لتحسين إنتاجية المقاولات باعتماد الخبرة التقنية وأنظمة المعلومات أكثر من 800 مستفيد، وقد رصد 1.2 مليار درهم لبرنامجي "امتياز" و"مساندة" برسم 2013-2015.

وعلى مستوى دعم الابتكار، تم وضع ثلاث آليات تمويلية للاستجابة للاحتياجات الشركات الناشئة والمقاولات المبتكرة في مجال الصناعة وتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة، ويتعلق الأمر ببرنامج "انطلاق" والخدمات التكنولوجية والتطوير، وتمويلها تم إنشاء صندوق لدعم الابتكار بميزانية بلغت 380 مليون درهم، لدعم 800 مشروع ابتكار برسم 2011-2014، كما أن مرسوم الصفقات العمومية الجديد ينص على تخصيص نسبة 20% من الصفقات لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة، وهذا تم تفعيله.

السيد الرئيس،

كما تعلمون فقد تم إطلاق مخطط "رواج" من أجل تنمية تنافسية الفاعلين من القطاع التجاري وتنمية نماذج جديدة للتوزيع وضمان عروض لمنتجات ذات جودة تستجيب لحاجيات المستهلكين، ولهذه الغاية يساهم هذا البرنامج في تمويل المشاريع المتعلقة بتحديث تجارة القرب ومواكبة المقاولات الرائدة بالمناطق المخصصة للأنشطة التجارية، وتمويل الدراسات وتصاميم التطوير الجهوي بهدف الرفع من مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام من 68.5 إلى 98 مليار درهم ما بين 2007-2012.

وقد ارتفعت الوتيرة لعدد المحلات التي تم تحديثها بفضل البرنامج من 10.000 محل تجاري إلى 18.500 محل تجاري بين سنتي 2011-2012، كما يتم الآن إنجاز دراسة لتحديد الوضعية الراهنة للتجار المتجولين بالمغرب، هادوا راه مغاربة، خوتنا، حتى هما خصنا نساعدوهم باش يلقاوا حل، ماشي غير مؤاخذا فقط، وتقييم مختلف التجارب السابقة التي همت تنظيم هذه الفئة قصد اعتماد مقارنة جديدة وبرنامج عمل لإعادة تنظيم هذا النوع من التجارة غير المهيكلة، علما أن عدد الباعة المتجولين بالمغرب يقدر ب441 ألف، منهم 238 ألف بالعالم الحضري.

السيد الرئيس،

لقد أسفرت الجهود المبذولة في مجال تشجيع الاستثمار على حصيلة إيجابية، إذ صادقت لجنة الاستثمارات برسم 2012 على 63 مشروعا بقيمة إجمالية تجاوزت 46 مليار درهم، و10.000 فرصة الشغل مرتقبة.

كما تطور مبلغ عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ب 22% ما بين 2011-2012، منتقلا من 26.1 إلى 31.9 مليار درهم، وتطور التدفق الصافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة من 20.8 إلى 24.4 مليار درهم خلال نفس السنة، أي بارتفاع نسبته 17%، وقد همت 26% من هذه الاستثمارات قطاع الصناعة.

هاذ الأرقام كاع ما كئلقاوها في الصحافة، الصحافة متخصصة غير في...

متجددة كمشروع محطة ورزازات، 17.5 مليار درهم، ومحطة بني مطهر: 14 مليار درهم، ومشاريع إنتاج الطاقة الريحية بكل من طرفاية: 5.6 مليار درهم، والكدية البيضاء: 5.4 مليار درهم، وتازة: 3 مليار درهم، وطنجة: 2.3 مليار درهم.

يضاف إلى هاذ استثمارات لتوسيع القدرة التخزينية للمواد البترولية تناهز 1.6 مليار درهم، ومشاريع استثمارية في أعمال البحث والتنقيب عن البترول من طرف 31 شركة حاليا تتوفر على 134 رخصة تنقيب و7 عقود دراسات و 12 امتيازات استغلال.

أما بالنسبة لبرنامج دعم تنافسية قطاع النسيج، فقد رصد له في أفق 2016 اعتماد مالي قدره 74 مليون درهم لتمويل صندوق دعم تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة، وأعطيناهم توجيهات باش يسهلوا القبول ديال المؤسسات حتى اللي تتكون باقي ما استكملتش كافة الوثائق الضرورية، وتنقل لهم استقبلوا الملفات وقولوا لهم يجيبوا الوثائق اللي باقية، و128 مليون درهم لتشجيع المقاولات على التصدير، توفير المحطات الصناعة والموارد البشرية ذات الكفاءة المطلوبة.

السيد الرئيس،

إن المراهنة على تطوير القطاع الصناعي وتشجيعه يقتضي توفير البنيات التحتية الضرورية والموارد البشرية المؤهلة، لذلك فإننا نعمل على برنامج طموح لإعداد 16 محطة صناعية مدمجة، وقد تم إعداد 3 محطات جديدة في كل من القنيطرة وتطوان وفاس، كما أن هناك محطتين آخرين في طور التوسيع، وهي (Casa near shore) والرباط تكنولوجيليس، إضافة إلى 4 محطات أخرى في طور التهيئة والتطوير بطنجة والنواصر ووجدة، وتم تهيئة 200 هكتار من العقار الصناعي المجهز كل سنة مقابل أقل من 40 قبل بدأ تنفيذ الميثاق.

وعلى مستوى سياسات التكوين المهني، فإن الحكومة تقوم بالإجراءات اللازمة لتأمين التكوين المهني في المهن الجديدة المرتبطة بقطاعات ترحيل الخدمات والسيارات والطيران، والفضاء والإلكترونيك والأزياء، وقد تم تكوين حوالي 40.000 مستفيد منذ انطلاق الميثاق، والحمد لله هادو النسبة ديالو ديال الاندماج دياهم في السوق ديال الشغل كبيرة جدا تكاد تصل إلى 100%.

وفي هذا الاتجاه، واليوم أصبحت خبرة المغرب دوليا مطلوبة، من إفريقيا ومن دول أخرى مختلفة، وفي هذا الاتجاه ستشرف 6 معاهد على التكوينات الدقيقة في صناعة السيارات منها 3 شرعت في التكوين إضافة إلى معهدين مختصين في كل من قطاع الأزياء ومهن الطيران.

السيد الرئيس،

إن الدور الاجتماعي للمقاولات الصغرى والمتوسطة ومكاتها في النسيج الاقتصادي الوطني يحتم الاهتمام بها لتطويرها وتحسين مردوديتها وتنافسيتها، لذلك فقد خصصت لها مجموعة من البرامج، مثل برنامج

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

رمضان مبارك سعيد للجميع.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الموضوع اللي كنا نقشوه معكم اليوم كيفما أشرت على درجة كبيرة جدا من الأهمية، ويمكن ما نبالغش ملي قلت بأن هاذ الموضوع في هذه الجلسة هو الحلقة المفصلية الجوهرية في السياسات العمومية، وكان من المفترض أن هاذ الموضوع ناقشوه - لو كان ابغينا نخرموا الدستور - ناقشوه في إطار الجلسة السنوية المنصوص عليها في الفصل 101 من الدستور.

الفصل 101 من الدستور كينص على أنه "يجب أن تعقد جلسة سنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية"، والموضوع اللي ناقشه اليوم جزء من هذه السياسات العمومية.

نحن نتأسف كثيرا لأنه مازال احنا دابا الآن 18 شهر من عمر الحكومة، مازال ما تمكناش نديروا هاذ الجلسة السنوية على أهميتها، وسبق لينا راسلناكم وطالبنا باش ننظمو هاذ الجلسة، ما عرفتش آش واقع بالضبط؟ علاش ما بغيتوش ننظمو هاذ الجلسة؟ لأنه مهمة جدا وغمكنا من مناقشة وتقييم السياسات العمومية من مختلف جوانبها.

كاين شي خلل، هذا فيه نوع من تعطيل الدستور، لأن الفصل 101 من الدستور واضح، كقول تعطيل الدستور.

آسف جدا، باش نعاود نذكر بأنه، السيد رئيس الحكومة واش في خباركم بأننا عدد من الفرق البرلمانية ونتكلم على الفريق ديالي، سبق لينا الآن هاذي مدة 6 أشهر راسلنا 5 ديال الوزراء ديالكم، كنبلوهم يجيو للجان باش ناقشوا معهم قضايا ومواضيع تهم المغاربة وتمم البلد، هاذي مدة 6 أشهر لم تتلقى منهم أي جواب، رغم أن السيد رئيس مجلس المستشارين ورؤساء اللجان المعنية قاموا بالواجب وها المرسلات وها الإحالات وهاذي مدة 6 أشهر واحنا تنتسناوا، كيا هاذي مدة 6 أشهر واحنا كنتسناوا منكم تجاوبونا وتنظموا معنا ومع مجلس النواب هاذ الجلسة السنوية المنصوص عليها في الفصل 101 من الدستور، لتقييم ومناقشة السياسات العمومية.

لأننا نحن في أمس الحاجة إلى مثل هذا التقييم، علاش؟ لأن هاذ الموضوع اللي ناقشوه اليوم ما يمكنش ناقشوه بمعزل عن السياسات العمومية، ما يمكنش ناقشوه اليوم بمعزل عن النموذج التنموي المعتمد في بلادنا.

ولذلك أريد أن أعيد الإلحاح على ضرورة عقد هذه الجلسة السنوية، باش يمكن لينا أولا أن نزل الدستور وثانيا، نساهم في اختيار وانتقاء الاختيارات الكبرى وتحديد الأولويات على مستوى التنمية الاقتصادية وعلى مستوى الاستثمار بشكل خاص، لاسما وأن بلادنا تعيش مؤشرات أزمة اقتصادية، غادي تكون صعبة لا قدر الله إذا ما اتخذناش

ها، خاصها تقال هاذ الأرقام هاذي، تقال ويعرفوها الناس ويعرفوا باللي الحمد لله الأمور في المغرب تتحسن، وغتستمر تتحسن إن شاء الله الرحمن الرحيم.

وقد استمرت وتيرة الارتفاع، (غير حل عينك شوية وغتشوفها)، وقد استمرت وتيرة الارتفاع هاته خلال النصف الأول من 2013، حيث ازدادت عائدات الاستثمار بنسبة 33% من أواخر ماي 2013، إذ انتقلت برسم الأشهر الخمس الأولى من 13.4 إلى 17.8 مليار درهم بين 2012 و2013.

ومن المؤشرات الدالة على أهمية الإنجازات التي تم تحقيقها، إدراج المغرب لأول مرة بقائمة الوجهات العالمية لترحيل الخدمات، مؤشر مواقع الخدمات العالمية، ومنح بلادنا لقب أفضل وجهة لترحيل الخدمات، الفرزكوفونية برسم 2012 من طرف الجمعية الأوربية لترحيل الخدمات، وكذلك استقرار 17 شركة بالمغرب من أصل 50 شركة فرنسية الأوائل المختصة في خدمات الهندسة المعلوماتية.

كما اختير المغرب البلد الأفريقي للمستقبل برسم 2011-2012 من طرف صحيفة (Financial Times).

وختاماً، فإن الجهود المبذولة والنتائج التي تم تحقيقها على أهميتها، لا ينبغي أن تحجب عنا حجم التحديات المطروحة على بلادنا في سبيل تقوية اقتصادنا وتعزيز تنافسيته وجاذبيته.

فالطريق لا تزال طويلة أمامنا لتأهيل المقاولات وتنويع الصادرات والرفع من حجم الاستثمارات في مختلف القطاعات، في عالم يتسابق فيه الجميع من أجل تطوير قدرته التنافسية، مما يحتم علينا جميعاً مزيداً من التعبئة واليقظة والعمل الجاد والمنظم والشراكة والتعاون ما بين الحكومة والمنظمات المهنية والفرقاء الاجتماعيين، في إطار تحقيق المصلحة العليا للوطن تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والله ولي التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكراً للسيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقل الآن إلى التعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة، بالنسبة للفرق والمجموعات التي، طبعاً، ترغب في ذلك، وأبدأ بالكلمة لأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

السيد عبد الحكيم من الأحسن أن تتكلموا هنا، من الأحسن أن تتكلموا من المنصة.

شكراً جزيلاً.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

محدودية أو لنقول غياب سياسة استثمارية ناجعة بالمعنى الحقيقي لكلمة ناجعة، الدليل على ذلك أنه بالمجهود الاستثماري اللي تتقوم فيه بلادنا، المجهود الاستثماري الذي يوازي 36% من الناتج الداخلي الخام، بالكاد كتحققوا نسبة نمو تتراوح ما بين 2 إلى 4%.

في الوقت إلى درنا المقارنات، مثلا:

- مصر بمجهود استثماري أقل لا يتعدى 18% كانت تحقق 10%، قبل أن يأتي الرئيس المخلوع ويطيح بكل هذه المكتسبات؛
- إذا قارنا مع تركيا بمجهود استثماري أقل ولكن معدل النمو أعلى؛
- التايلاند بمجهود استثماري أقل معدل نمو أعلى؛
- أندونيسيا بمجهود استثماري أقل من هاذ الشي اللي تنديرو احنا ومعدل نمو أعلى.

هذا دليل على أن هناك ما يستوجب المراجعة في هذا النموذج التنموي، اللي الآن الجميع يؤكد على أنه وصل إلى المحدودية ديالو.

كذلك، لا بد من التأكيد على أن عندنا مشكل وهو اختلال أو خلل في التركيبة ديال النسيج الاقتصادي الوطني، التركيبة ديال بنية الاقتصاد الوطني اللي كيحتل فيها قطاع الخدمات نسبة كبيرة وحصة الأسد وكيحتل فيها الصناعة بالرغم من المجهودات اللي تدارت واللي ما كنعكروهاش وما كنبخسوهاش، ولكن هاذ الاختلال في البنية ديال الاقتصاد الوطني والنسيج د الاقتصاد الوطني بحسب المعايير الدولية للبلدان اللي مشابهة للوضعية ديالنا، فيها ما يستوجب إعادة النظر، وفيها ما يستوجب بلورة مقارنة جديدة، ولكن هاذ المقاربة تحتاج إلى مشاورات.

ونحن نأسف أنه مدة 18 شهر مازال ما درتوش هاذ المشاورات مع حتى مع أحزاب المعارضة، ما فيها حتى شي عيب، لأن بلادنا كنعيش واحد المرحلة مهمة، مرحلة تأسيسية ما بعد الدستور، ظنيت بأن المشاركة والمشاورات والإنصات إلى الاقتراحات والإنصات إلى البدائل ولما يقوله الفاعلون الاقتصاديون والنقاييون والسياسيون والمدنيون، ما يمكن تكون فيها إلا فائدة للبلاد.

السيد رئيس الحكومة،

إن الاستمرار في الاعتماد على هاذ النموذج التنموي رغم كل المؤشرات التي دلت وتدلل على محدوديته، تؤكد بأن الحكومة، أنا أسف أن القول هذه الكلمة، فشلت في ابتكار الحلول، ودلت كذلك على افتقاد الحكومة لقدرة الإنصات، لأننا تطرقنا، هاذي مدة 3 سنين، مدة عامين، والوزيرين ديالكم في الاقتصاد والمالية، لعلها يشهدان بعمق النقاشات والملاحظات اللي أثرتها حول محدودية النموذج التنموي، ولكن يبدو أنه مع الأسف يمكن ما كتوصلكموش هاذ الشي كله، ما كيوصلكم إلا ما هو سلمي.

نعود لنؤكد أن الإكراهات اللي كيبيشها الاقتصاد الوطني، مردها إلى محدودية النموذج التنموي، هاذ الشي ما يقاش فيه شك، ويمكن البرهنة عليه علميا، على الرغم من أهمية المجهود الاستثماري، مرة أخرى باش ما تقولوش

الإجراءات في الوقت المناسب.

أكدنا، السيد رئيس الحكومة، ونعيد التأكيد على أن الوضعية الصعبة اللي كيجتازها الاقتصاد الوطني تؤكد اليوم محدودية النموذج التنموي المعتمد ببلادنا، والذي يقوم على دعم الطلب الداخلي من خلال حفز الاستهلاك وتقوية الاستثمار.

أكدنا ونعيد التأكيد اليوم أنه بسبب ضعف تنافسية المنتوجات الوطنية جراء سياسة استثمارية كانت مفيدة جدا لبلادنا، وحققت إنجازات لا يمكن أن ينكرها إلا جاحد، ولكن هاذ النموذج التنموي وهاذ السياسة الاستثمارية اليوم هناك العديد من الأدلة التي تؤكد على أنها لم تعد ناجعة.

هذا النموذج التنموي تقريبا، كيمكن لنا قولوا، تقريبا أصبح مصدر الأزمة، ذلك أنه أمام التنامي المضطرد للواردات مقابل الصادرات أصبح عجز الميزان التجاري يتخذ طابعا هيكليا، وأصبح هذا العجز كينزل الثقل ديالو على الإمكانيات التمويلية من خلال تأثيره السلبي على ميزان الأداءات كونه يؤدي إلى استنزاف الاحتياطي الوطني من العملة الصعبة، اللي اليوم بالكاد تكفي لثلاثة أشهر وبضعة أيام.

وعلى اعتبار أن المغرب دخل في عدة اتفاقيات التبادل الحر مع العديد من الدول في إطار سياسة الانفتاح، ولكن هذه الاتفاقيات اللي كيسجل فيها المغرب مع الأسف عجز في مبادلاته التجارية كلها مع هذه الدول بدون استثناء، عجز يقدر ب:

- 150 مليار درهم مع الاتحاد الأوروبي؛
- 18 مليار درهم مع الولايات المتحدة الأمريكية؛
- 5.2 مليار درهم مع تركيا؛
- 3.6 مليار درهم مع الدول العربية الثلاث في إطار اتفاقية أكادير تونس ومصر والأردن.

لذلك، لا بد من تأهيل النسيج الاقتصادي المغربي بهدف الرفع من نسبة الصادرات والحد من التنامي المضطرد للواردات.

نسألكم، السيد رئيس الحكومة، باستثناء هاذ القرار ديال تجميد 15 مليار وباستثناء هاذ اللجوء المفرط إلى الاستدانة، واللي وصلت اليوم ما يعادل أو يفوق 60% من الناتج الداخلي الخام، واللي سيرهن مستقبل الأجيال القادمة وسيضيق من هامش الحركة للحكومة المقبلة، أيا كانت هذه الحكومة المقبلة.

عدا هذه الإجراءات، ما هي المقاربة التي اعتمدتم أو التي تنوون اعتمادها لمعالجة هذه الاختلالات البنيوية؟

هذا سؤال جوهري.

السيد الرئيس،

أكدنا في كثير من المناسبات على أن المشاكل التي كيتخطب فيها الاقتصاد المغربي والوضعية الحرجة المسجلة على مستوى الحسابات الخارجية، مردها بالأساس إلى النموذج التنموي المعتمد، وبالضبط إلى

يمكنكم الاستقرار في إعادة إنتاج نفس النموذج التنموي، لا يمكنكم الاستقرار في ابتكار الحلول التي هي ترفيحية، اسبحوا لي، ومحدودة الجدوى، بل يجب أن تتحملوا مسؤوليتكم كاملة حتى نوقفوا عملية تفاقم الأوضاع بأش ما تبلورس وتفاقم الأوضاع.

احنا كنا قدمنا عدة اقتراحات، مع الأسف لم تجد آذانا صاغية..

السيد الرئيس:

بقي دقيقة..

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

..واش المشكل أنه الوزراء ديالكم في الاقتصاد والمالية ما كيوصلوش لكم هاذ الشيء، ولا أتم كنعقدوا بأنكم كتملكوا الحقيقة المطلقة، وأنه ليس هناك ما يستوجب الإنصات.

قدما عدد من البدائل، نعتقد بكل تواضع أنها تستحق على الأقل تشوفوها وتدرسوها، إذا كانت متهافنة قولوا لنا هاذ الشيء اللي جبتوه راه ما خدامش، كان فيها ما يستوجب يعني الأخذ فنعقد بأنه فيها مصلحة أكيدة لبلدنا بعيدة عن هاذ الشيء ديال الصراعات السياسية وعلى هاذ المزايدات، هاذ الشيء كله غادي يدوز، ولكن اللي غادي يبقى هو واش من غادي نخليوا للتاريخ، واش من غادي نخليوا للمجتمع ديالنا من شروط ومن سياسات ومن تدابير ومن يعني ومن أفعال وليس أقوال، ومن أفعال، كتلاحظوا بأن هاذ الكلمة "أفعال وليس أقوال"، "أفعال وليس أقوال" كرتها حتى أصبحت، يمكن، ملة من كثرة ما أكدت عليها.

كأين إجراءات إستعجالية لابد من القيام بها، كأين إجراءات وتدابير هيكلية وإصلاحات بنوية.

السيد الرئيس:

السيد الرئيس انتهى الوقت.

دقيقتين باقين أعطاهم للاتحاد الدستوري، دقيقتين أنت خليتهم للاتحاد الدستوري، انتهى الوقت.

أنت خليتهم.

شكرا، تفضل.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

أعطيني واحد 5 دقائق (الكلام موجه للسيد رئيس الحكومة)، السيد الرئيس..

دقيقة واحدة؟

في دقيقة واحدة، نحن نعتقد بكل تواضع، بأنه عندنا اقتراحات كنعنفها في خاتمتين:

تدابير استعجالية، بأش نوقفوا تفاقم الأزمة، فيها واحد 7، 8 ديال النقط.

بأننا كنبخسوا المجهود، المجهود اللي دارتو بلادنا مفيد جدا، والحمد لله، عندنا بنيات تحتية، عندنا أوراش، والمغرب تحول إلى ورش مفتوح، لكن هناك ما يستوجب مراجعة ومراجعة عميقة قبل فوات الأوان.

عندنا استراتيجيات قطاعية، ولكن المشكل أن الاستراتيجيات القطاعية لا تنتظم ضمن منظور استراتيجي متناسم ومتكامل، وهاذي الملاحظة سبق لوالي بنك المغرب أن أبداها في التقرير الذي رفعه جلالة الملك قبل سنتين.

عندنا الضعف في الإنتاجية العامة لعوامل الإنتاج، بسبب الإكراهات المرتبطة بمناخ الأعمال.

نذكركم السيد رئيس الحكومة، أن التقرير الأخير للملتقى الاقتصادي الدولي، كيصنف المغرب في المرتبة 73 من ضمن 142 دولة مسبوفا بعدة دول عربية، أقل من المستوى ديالنا.

السبب في ذلك، من جملة أسباب أخرى تنضاف إلى الخلل أو الأعطاب الموجودة في النموذج التنموي، واللي أتوما انتقدتوه لما كنتوا في المعارضة، ولكن اليوم، تعيدون إنتاجه بشكل يدعو إلى الاستغراب، من ضمن الأسباب، وهو اللي كتوقف في وجه الاستثمار الخاص، صعوبة الولوج إلى العقار بسبب ضعف العرض وإشكالية المضاربات، صعوبة الحصول على التمويل، بسبب التمييز الذي تمارسه المؤسسات البنكية لفائدة كبريات الشركات على حساب المقاولات الصغرى، بالإضافة إلى ثقل الضرائب والتعقيدات البيروقراطية والرشوة إلى غير ذلك، والإكراهات المرتبطة بمنظومة القضاء.

لابد أن أضيف، السيد رئيس الحكومة، إضافة إلى الخلل اللي كأين في التركيبة د الاقتصاد الوطني، لابد من نضيفوا بأنه، كأين ضعف في تنافسية المنتوجات الوطنية وتراجع الاستثمار، راجع إلى الضعف المسجل على مستوى الرأسمال البشري ديالنا، المندوبية السامية للتخطيط أش كتقول؟ كتقول 35% من الشغيلة ديالنا أمية، 48% المستوى ديالها التعليمي ابتدائي وثانوي، النسبة ديال الشغيلة اللي عندها مؤهلات جامعية لا تتجاوز 7.5%، وهذا خلل بنوي، ماذا أعدتكم لمعالجة هذا الخلل البنوي؟

هذه هي الإشكاليات الجوهرية التي يجب أن يصرف فيها الطاقة والمجهود ديال الحكومة.

من جهة أخرى، البرامج القطاعية تعاني من عدة صعوبات على مستوى التمويل، بسبب التراجع المهول لمعدلات الادخار، الادخار لا يتعدى 30% من الناتج الداخلي الخام، بسبب المزاخرة اللي كتمارسها الدولة على القطاع الخاص، بسبب مشاكل مرتبطة بالتمويل اللي تكلمتوا عليها.

أضيف إلى ذلك، السيد رئيس الحكومة، وأقولها بكل وضوح ومع الاحترام المطلوب، لا يمكنكم الاستقرار في تجاهل كل هذه الحقائق، لأن هذه الحقائق تنذر بوضع اقتصادي، لا أريد، نقول الله أعلم، ولكن تنذر بوضع اقتصادي صعب جدا، المديونية وصلت لواحد المستوى مخيف، لا

أرقامكم مطواعة؟ ولماذا لم تخضعوها للسياسة الاقتصادية التي نبتغيها لبلدنا؟
لماذا ارتبتم بيدها؟ ولماذا جعلتموها تتحكم في سياستكم الحكومية؟
هل معنى هذا أننا سنستمر في سياسة الاستكانة والاستسلام للأمر
الواقع؟

هل معنى هذا أننا لن نسلك طريق الاجتهاد والابتكار لإيجاد الحلول
التي تتلاءم وطموحات الشعب المغربي؟

هل معنى هذا أننا سنتمادي في نمط عيش يحمل في طياته حيفا كبيرا
لفئات عريضة من الشعب المغربي ضحت، أعطت من دمها ومن عرقها،
ونظالها اليوم بالمزيد من التضحيات ومن المزيد من العطاء بصمت ودون
أنين؟

الاستثمار، السيد رئيس الحكومة، في العمق أو التنمية عن طريق
الاستثمار، في العمق هي عملية تلاحق، منهج سياسي ورؤية اقتصادية
واضحة، ولكن على ما يبدو أن عملية التلاحق التي تكلمت عنها أو عملية
التلاحق هذه استعصت على حكومتكم بدليل عجزها على استغلال هذه
الاضطرابات والقلقل التي يعرفها محيطنا الإقليمي والدولي، عجزها عن
توظيف الحراك الذي قلب دولا كعصر وسوريا وتونس، قلبها رأسا على
عقب، اللهم لا شاة وحفظ الله وطننا وحفظ الله سلطاننا.

هاذ الاستثناء المغربي الذي تغنيتم به والذي تغنينا بهم معكم، السيد
رئيس الحكومة، لماذا تركتموه حبيس سطور المقالات الصحافية، حبيس
زحام الخطب؟ لماذا لم تحرروه؟ لماذا لم تطلقوا سراحه وتحولوه إلى ثروة
حقيقية وإلى مناصب شغل بمئات الآلاف؟

لماذا لم تترجموه إلى رخاء بمعاقبة المستثمرين وباحثين الاستثمار؟ لماذا
لم تجعلوا من المغرب بوابة مشرعة في وجه كل مشروع حامل لإمكانيات
وقدرات نمو هائلة وفي وجه كل فاعل ومستثمر وطني ومحلي راغب في
إنشاء مؤسسة تجارية أو صناعية أو مؤسسة خدماتية؟

لماذا لم تستغلوا ما يدور حولنا اليوم وتجعلوا من المغرب وجهة استثمارية
جذابة قادرة على استقطاب ما أسميه شخصيا التوفير العالمي؟

لماذا تعاملتم كحكومة بذهن خال مع شمولية الاقتصاد اللي تتفرض اليوم
إعادة توزيع تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه المناطق الاقتصادية المحتاجة،
ولكن حيث توجد المردودية الحقيقية والمردودية الآمنة للاستثمار بعيدا عن
الدول اللي اليوم تتعاني النخمة جراء هاذ الاستثمارات المصطنعة؟

المغرب والله الحمد، بلدنا والله الحمد من هذه المناطق، بل اجتمع فيه ما
تفرق في غيره، يكفي أنه بوابة إفريقيا، يكفي أنه على بعد أميال من إسبانيا
أي على باب أوروبا كذلك، يكفي أنه يتمتع باستقرار سياسي أعم به علينا
رب العزة بفضل حكمة وتبصر جلالة الملك وبفضل تضافر جهود كل القوى
الحية والأحزاب الوطنية الصادقة الغبورة والتي لا تزايد ولا تغالي في حبا
وفي عشقها لهذا البلد.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وعندنا في الخانة الثانية، كنسيميوها تدابير وإصلاحات بنوية، كنطرحوا
فيها أورايش للتفكير على الحكومة، فيها عدد من الأمور:
كنهم دمج المخططات والبرامج اللي كستهدف المقاولات الصغرى
والممتوسطة؛

عندنا تدابير كنهم تحسين مناخ الأعمال تضاف للمجهود اللي قتم به؛
عندنا تدابير واقتراحات تم الإستراتيجية الوطنية للتصنيع؛
وعندنا كذلكهم التموليم؛
وعندنا ما بهم الادخار الوطني عوض..؛

السيد الرئيس:

السيد بنشاش، السيد بنشاش..

المستشار السيد عبد الحكيم بنشاش:

..عندنا كذلك اقتراح إحداث مؤسسة بنكية لتمويل المقاولات الصغيرة
والممتوسطة.

عدد من الاقتراحات نرجو أن تواضعوا يا السيد رئيس الحكومة وأن
تنتصوا لأنه لا يعقل أنه لمدة 18 الشهر ما بغيتوش تصنتوا ما يمكنش، ما
يمكنش نستمرهوا هكذا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا، شكرا، أنا قطعت الصوت شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي، بغيت نذكر أن الفريق التجمع الوطني
للأحرار كذلك أعطيتم دقيقتين للسي الراضي.
تفضل الفريق الاستقلالي.

السيد رئيس الحكومة من فضلكم، السيد رئيس الحكومة، السيد
رئيس الحكومة، شاركونا في النقاش.

المستشار السيد فؤاد قديري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الموقر،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يؤسفني أن يكون أول قصيدي كفر، ويؤسفني كذلك أن أدرشن تفاعلي
مع قراءتكم لموضوع الاستثمار بالآتي:

لسنا من أهل الكهف ولسنا في سبات عميق حتى تنقطع عنا أخبار
السياسة والاقتصاد في بلدنا، فنقبل بأرقام دون وقع يذكر على جيوب
المواطنين وعلى معيشهم اليومي، وحتى نقبل بكلام غير مشفوع باستجابة
حقيقية لمؤشرات الاقتصاد الوطني، وعلى رأس القائمة مؤشر التشغيل
والقدرة الشرائية للبطء وما أكثر البطء.

عمليا، أول ملاحظة بخصوص المعطيات الرقمية المرتبطة بالاستثمار
خاصة والاقتصاد عامة، أول سؤال: لماذا السيد رئيس الحكومة لم تجعلوا

الجهد وحتى تتمكن من اقتصاد الوقت وحتى تتمكن من تبسيط المساطر المتشعبة والمعقدة.

طريقة التسيير العلمي للأنشطة الاقتصادية، السيد رئيس الحكومة، عادة وحتى في نطاق شركة صغيرة ولا متوسطة، هاذ الطريقة التسيير تستدعي أخذ الأفق المستقبلية بعين الاعتبار عندما نحدد الأهداف، هاذ المنهجية هي ضرورة ملحة بالنسبة للحكومة، لماذا؟ لأنها تتحمل معيشة شعب بأسره، تتحمل مسؤولية فئات تبحث عن الشغل فلا تجده، تبحث عن مقعد في المدرسة فلا تجده، تبحث عن سرير في مركز الإستشفائي فلا تجده، السيد رئيس الحكومة المحترم.

إذن اليوم، السيد الرئيس الحكومة، اسمحو ليا تقول لكم أنكم تخليتوا على فكرة التخطيط، تخليتم على فكرة التأمل، تخليتم على فكرة الاجتهاد في التصور على الأقل في المدى المتوسط والمدى القصير، السيد رئيس الحكومة.

هل معنى هذا أننا سنستمر في سياسة التضييق؟ راه الريح الحمد لله عرف فحوة في عهد الحكومة السابقة وبدعم ملكي كريم واضح ومباشر. وكأي بكم، السيد الرئيس الحكومة، تقولون للمغاربة لقد تحسنت أحوال المغرب أما أحوالكم اليوم فانتظروا.

وهذا ماشي كلام من فراغ، هذا واضح ومستشف من كلامك، السيد الرئيس الحكومة، وخليني نذكرك بما قلت في مجلس النواب بمناسبة تجميد 15 مليار درهم من ميزانية الاستثمار العمومي في البنية التحتية، قلت هاذ المستشفى اللي ما بنيناها هاذ العام بنينوه عام آخر، وهاذ المدرسة اللي ما بنيناها هاذ العام بنينوها عام آخر، لقد اتخذت القرار وهذا حقك، قررت تجميد هاذ المسألة، قررت وبجرة قلم أن توقف ساعة الإنجاز والتشييد والاستثمار في المراكز الإستشفائية وفي المؤسسات التعليمية وفي شق المسالك القروية وفي فك العزلة عن الدواير النائية، وهذا حقك.

ولكن وبالمقابل وهذا حق المغاربة كان لابد أن توقف ساعة استيفاء واستخلاص الضرائب، لأن الملزم، المنطق اليوم والعدالة يقتضيان أن توقف استخلاص الضرائب بمقدار 15 مليار درهم، السيد الرئيس الحكومة، لأن الملزم، المواطن المغربي عندما يؤدي الضريبة كيبيغي يشوفها في زققة قبية، في شارع واسع يتوفر على الإنارة العمومية، في مدرسة، في مقعد في المدرسة للدرس والتحصيل، في سرير في المستشفى، وإذا عجزت اليوم أنك توفر لهم هاذ الشيء، كان عليك منطقيا ومعادلة أن تعفيهم من الضرائب اللي كيضطرو في كثير من الأحيان، سواء المقاولات، سواء الأشخاص الذاتيين أنهم بيعو متاع البيت دياهم باش يخلصو هاذ الضرائب، السيد رئيس الحكومة المحترم.

هذا كله مرفقات، السيد الرئيس، تقودني الآن إلى نقطة أساسية في هذه المكاشفة هو أن آليات صنع القرار اليوم داخل الحكومة تعطلت وفي حاجة إلى من يصلح عطلها وأعطاها، المغاربة اليوم في حاجة إلى من يتخذ

الاستثمار ما هو إلا واحد الترجمة فعلية وترجمة رقمية لتفاؤل المستثمر وثقته بمستقبل البلاد اللي فيها، فقط هذه ثقة لا يمكن أن تكتمل أركانها إلا إذا كانت هناك إشارات قوية من قبل الحكومة، فأين هي يا ترى إشارات الطمأنة التي بعتم بها للمستثمرين؟

وهل من مخاطب محدد للتواصل مع هؤلاء المستثمرين؟ واش كايين شي مخاطب؟

وكيف يعقل السيد رئيس الحكومة المحترم إقصاء الاتحاد العام لمقاولة المغرب¹ (CGEM) وهو الذي يشغل أكثر من 4 ملايين مغربية ومغربي؟ كيف يعقل أن يلغى هذا الصرح وهذا الكيان الاقتصادي الضخم من برنامج زيارة رجال الأعمال الأتراك المرافقين للوزير الأول التركي، ويعوض بجمعية اسمها "الأمل"؟

أملي للسيد رئيس الحكومة أن أجد عندكم التفسير الشافي لهذا الموضوع حتى يستبين الأمر للجميع.

أين هي السيد الرئيس الحكومة اللجنة الوزارية للاستثمارات؟ هذه اللجنة الرفيعة المستوى التي تشرفون عليها شخصيا، لماذا تأخر انعقادها؟ وهي المنوطة بها مهمة بلورة وتنفيذ كل الإجراءات الكفيلة وكل التدابير الكفيلة اليوم بتعزيز جاذبية المغرب من الاستثمارات.

وماذا عن الصناعات التصديرية؟ ماذا فعلتم بخصوص الصناعات الموجهة للتصدير اليوم خصوصا في هذا الظرف الدقيق الذي يتحتم فيه على القرار الاقتصادي أن يركز بشكل قوي على رقم معاملات بالعملة الصعبة، وعلى احتياط بالعملة الصعبة، هذا الاحتياط المتآكل والمتهالك اليوم.

آليات التدبير اللامركز، السيد الرئيس، للاستثمار أو ما يصطلح عليه بالمراكز الجهوية للاستثمار، لقد أهملتموها، هي اللي من المفروض أن تطلع بدور محوري في تعزيز وفي تحفيز الاقتصاد الجهوي وفي استقطاب المشاريع وفي إحداث فرص التشغيل الذاتي، اليوم هذه المراكز هي خاوية على عروشها.

النظام الجبائي خاصو يتعاد فيه النظر، السيد رئيس الحكومة المحترم، لابد أن تدعموا المؤسسات أو الشركات لتقوية وتعزيز رأسالها، لأن إذا كان عندها رأسال قوي يمكن تستثمر، رأسال قوي يمكن تستثمر، خصوصا أما صعوبة وفي كثير من الأحيان استحالة التمويل البنكي.

ومادام تكلمنا على الأبنك، السيد رئيس الحكومة المحترم، لابد من إعادة النظر في دور الأبنك في تمويل الاستثمار، أبنكنا اليوم والتي تتمتع بحماية الدولة، أبنكنا تجارية محضة لا هم لها إلا تكديس ومراكمة الأرباح عن طريق تجميع الودائع بأئمة بخسة وتحويلها إلى قروض بسعر فائدة ملتهب.

كذلك، السيد رئيس الحكومة المحترم، الإدارة لابد من إقلاع إداري حقيقي يعالج الروتين ويختبر كل العمليات الإدارية حتى تتمكن من اقتصاد

¹ Confédération Générale des Entreprises du Maroc

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الحميد السعدوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

نود في الفريق الحركي، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن نسجل أهمية التوضيحات التي قدمتها حول هذا الملف الشائك التي مرتبطة بمجالات إستراتيجية من قبيل سياسة الاستثمار في الارتباط ديالو بقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات.

وكذا اعتبار أن هذا القطاع غير الفلاحي يشكل واحد الدعامة مستقبلية للنمو الاقتصادي المنشود، والتي من شأن الهيكلية ديالو وتطوير أن يخلص الاقتصاد المغربي من المراهنة على نتائج المواسم الفلاحية.

وفي هذا الإطار، السيد رئيس الحكومة المحترم، نتقدم ببعض الملاحظات المقرونة ببعض الاقتراحات الكفيلة في اعتقادنا كفريق حركي بتأهيل صناعتنا الوطنية وتعزيز مساهمة القطاع الثالث، كقطاع واعد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الرئيس:

الله يخليكم أكرموا المتدخل بالصمت الله يكثر خيركم.

المستشار السيد عبد الحميد السعدوي:

أولا، لا جدل اليوم حول كون اقتصادنا الوطني المطبوع بالهشاشة واقع تحت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بالتداعيات ديالها الاجتماعية بشهادة المؤشرات السلبية المسجلة على مستوى نسبة النمو وتفاقم العجز التجاري جراء العجز بين في الميزان التجاري بسبب محدودية الصادرات إزاء الواردات وانحسار الطلب الخارجي وشح أبواب الخصوصية، دون نسيان ضغط المديونية الخارجية والداخلية ومحدودية فرص الاستثمار المعروضة، ناهيك عن ضعف ميزانية الاستثمار العمومية.

ثانيا، إزاء هذه الوضعية الصعبة التي يجتازها الاقتصاد الوطني، فضلا عن الظرفية الحالية هناك تراكمات السياسات المنتهجة في المجال الاقتصادي منذ عقود، وأن الحكومة اليوم مدعوة لإعادة النظر في اختياراتها الإستراتيجية في هذا المجال، إلى حد الآن يجب ميثاق الاستثمار رغم بعض الإصلاحات المحدودة التي عرفها منذ صياغته منتصف التسعينات، بهدف ملائمة التشريع الوطني الاستثماري مع المعايير الدولية والمتمثلة في إرساء قواعد الشفافية والبساطة وتحسين العلاقة بين المستثمر والإدارة وتبسيط المساطر وتقديم مزيد من التحفيزات بغية جلب الاستثمار في سوق محكومة بالتنافس الشرس، وهنا، السيد رئيس الحكومة المحترم، يجب خلق لجان

القرار الشجاع ومن يتحمل وزر القرار وجديرته، في حاجة إلى من يأخذ من يومه لغدهم وليس من يأخذ من يومهم لماضيهم كما تفعلون اليوم، لأن الماضي، السيد رئيس الحكومة، تدرج في هاوية الزمان وأي اعتقاد مخالف في تقديري خطأ قاتل، لأنه يسقط في فخ القراءات التبسيطية، القراءات التبسيطية من قبيل وما كين باس، حال أحسن من حال، راه اليوم أحسن من البارحة.

إنه أوان الصدق، والكلام الذي يوافق الحق والحقيقة اليوم مفاده بأن اليوم أسوأ من البارحة، والمغاربة يدركون هذا الأمر تمام الإدراك، هاذ المغاربة الذين اليوم سئمو لغة الحيوانات ولغة المخلوقات الظاهرة والخفية، سئمو هاذ البعد الاستعاري في الكلام، أصابهم الضجر من الكنايات، سئمو، السيد رئيس الحكومة، من هاذ الصور التي تعتبرونها بلاغية معبرة. المغاربة، اليوم السيد رئيس الحكومة، الذين طوروا ذكاء وطنيا جماعيا منقطع النظير ليسوا بحاجة إلى دكاترة التجميل يخفون التشوهات الحقيقية للوجه من خلال المشروط ومن خلال المساحيق، هما في حاجة إلى أربطونات السياسة، في حاجة إلى هندسة سياسية وإلى مهندس سياسي وطني، إلى رجل سدو والسجعية..

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا، شكرا.

المستشار السيد فؤاد قديري:

.. إلى من يرصد بدقة مواطن الخلل التي تعثر تطور البلاد، من يستطيع أن يعبر بإيجابية شديدة عن البدائل الضرورية للخروج من الأزمات، من يستطيع أن يبني أسس هذا المجتمع، من يؤمن بالحق في الاختلاف، من يسعى إلى توسيع هوامش الاختلاف، لأنه يرى في تقليصها تصلبا لشرايين الفكر الحر والرأي الحر داخل قوانا الحية.

الوقت يدهمني، السيد رئيس الحكومة، ولكن سأقول لك باسم حزب الاستقلال الذي صاحبه ناموس المصلحة العليا والذي لم ينقطع عنه وحي النقد الذاتي هو اليوم اختار وجهته، وهي وجهة الشعب مصداقا لقوله تعالى: "وَلِكُلِّ وِجْمَةٍ هُودٌ مَوْلِيهَا فَاَمْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ".

إذن سندافع باستماتة عن الصالح العام وسنددد بشدة، السيد رئيس الحكومة المحترم، بكل ما ينافي مصلحة الشعب العام، وتتمنى من أعاقنا السداد والرشاد للحكومة في نسختها الثانية.

"رَبَّنَا لَا تَزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا.

سادسا، إبداع برامج أخرى على شاكلة خطة إقلاع ومبادرة وبرنامج "رواج" ومراجعة نهج الشباك الوحيد، وهذا جد مهم، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن هاذ المسألة ديال الشباك الوحيد، لا بد من الاهتمام بهاذ القطاع، لأنه نلاحظ أن عددا كبيرا من المستثمرين لم يحظوا بالعناية..

السيد الرئيس:

انتهى الوقت، شكرا السيد الرئيس المحترم.
الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، مع العلم على أنكم تخليتم عن دقيقتين لصالح الأستاذ الراضي، إذن 7 دقائق.
دقيقتين.. السي بنيس.

المستشار السيد أحمد بنيس:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
السادة المستشارون،

برنامجكم، السيد رئيس الحكومة، طموح، وأتمنى من السيد رئيس الحكومة كل التوفيق وخاصة التطبيق لكل ما جاء به.

لا نريد، السيد الرئيس، الحديث على السياسات العمومية للاستثمار المغربي بقدر ما يجب الحديث على العوائق التي تعاني منها هذه المجالات والتي تنعكس سلبا على الاقتصاد المغربي.

نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، وذكرتم كذلك ارتفاع ثمن الأرض، ارتفاع ثمن الطاقة، الضغط الجبائي المرتفع في بلادنا، حيث يعتبر من أكبر النسب الموجودة في دول العالم السائرة في طريق النمو، عدم تنافسية الاقتصاد المغربي، ذلك ما أكدته (doing business) حيث قالت في تقريرها الأخير "إن الاقتصاد المغربي لا يشجع على جلب الاستثمارات".

ضعف الرأسمال البشري والسبب راجع إلى سياسة التعليم المتبعة، حيث أبدت الدراسات بأن 56% من الشركات الأجنبية تأخذ بعين الاعتبار قبل كل شيء اليد العاملة (productivité)، قبل أخذ القرار للاستقرار في أي بلد كان.

نفشي اقتصاد الربع الذي لم يعرف أي أزمة، والذي يمثل حوالي 30% من جميع القطاعات المنتجة، قطاع البناء، النسيج، الصناعات الغذائية، حتى أصبح موجود في ميدان التصدير الذي بدأ زبناء المغرب يشعرون به ويحاولون الاستعمال معه، وحتى في قطاع الأبنك، حيث أكدت الدراسات، السيد الرئيس، بأن 76% من عائدات المؤسسات البنكية هي عبارة عن نسبة فوائد القروض، وهي تعد أعلى نسبة مقارنة بدول المتوسط، وهذا ما يجعل حتى هذه المؤسسات البنكية اقتصادها يميل إلى الريع.

محلية لتدارس ملفات الاستثمار بدل، وسبق لنا وضعنا سؤال في هذا المجال باش تتعقد لجان محلية للبحث في الاستثمار بدل اللجان الجهوية والتي تكنتني فقط بالمراسلات ما بين السادة العمال والسادة الولاة وإرجاء الملفات للبلديات.

يجب خلق لجان محلية وخلق كذلك أحياء صناعية في كل الجماعات لكي تكون هناك سياسة القرب، وأن المواطنين داخل الجماعات يمكن لهم أن يحصلوا على شغل داخل الجماعات بخلق (des quartiers industriels) في كل جماعة.

كذلك السيد رئيس الحكومة المحترم، بناء على سياسة استثمارية واعدة يتطلب كذلك مراجعة بنوية وظيفية للنظام الجبائي لدعم المقاولات الوطنية بمختلف مستوياتها وأنواعها، لدمج القطاع غير المهيكل في الدورة الاقتصادية، وهذا جد مهم وعندكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، قدمتموا إحصاء حول العدد ديال الباعة المتجولين، وكذلك يجب إعطاء أهمية قصوى للقطاع غير المهيكل، وهذا مورد هام بالنسبة للمداخيل ديال خزينة الدولة.

ويجب إعطاء اهتمام هام لحل إشكالية العقار، اللي يعتبر أساس الاستثمار في الجماعات المحلية، وكذلك لا بد أن نثير انتباهكم، السيد رئيس الحكومة، إلى الوضعية المزرية اللي كيعيشها اليوم قطاع الصناعة التقليدية بسبب غياب آليات التمويل، وامتناع المؤسسات البنكية لمنح هاذ الصناع التقليديين البسطاء التمويل، وكذلك هاذ الوضعية اللي جعلت مجموعة من المقاولات العاملة في هذا القطاع اليوم كتنشر إفلاسها والباقي راه في الطريق اليوم، ناهيك عن الأوضاع الاجتماعية المتأزمة ديال الصناع التقليديين.

رابعا، السيد رئيس الحكومة المحترم، دعم القطاعات الإنتاجية للرفع من مردوديتها وتكثيف العمل لإحداث البنيات التحتية، وكذلك جلب المشاريع الاستثمارية الكبرى من أجل إقلاع تنموي يكون قاعدة للتشغيل، قياسا على خيار الأوراش الكبرى المحدثة في بعض الجهات اللي أصبحت اليوم قاطرة لإنعاش الاقتصاد الوطني، خاصة في الجوانب ديالو غير الفلاحية، والمتماثلة في الموائ الكبرى اللي جعلت البلاد ديالنا اليوم ضمن المراتب العشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وكذلك في قطاع ترحيل الخدمات عبر تشجيع قطاع (l'offshoring) إلى جانب توجيه الاستثمار نحو الطاقات المتجددة، وكذلك بخلق مجالات تقنين التجارة وتأمين التجارة الوطنية، واللجوء إلى تنويع الأسواق.

خامسا، لا بد في نظرنا كذلك من تقييم دقيق لاتفاقية التبادل الحر، التي انخرطت فيها بلادنا والعمل على الانفتاح على المؤسسات المانحة الإقليمية والدولية المتخصصة في دعم قطاع الخدمات والتجارة وتخفيف المقاولات الصغرى، لأن المقاولات الصغرى هي العمود الفقري للاقتصاد الوطني، لأن من خلال توفير الإطارات القانونية والتنظيمية لنموها.

متسائلين عن مدى جدوى هذه الثقة المفروض أن تكون حاضرة عند المستثمرين، علما أن الرأسمال جبان والتزاماته؟
كيف يكون الاستثمار مع عدم تفعيل مسطرة صارمة لمراقبة الجودة بالنسبة للمواد المستوردة التي لا تتوفر فيها شروط الاستعمال والسلامة، كما تعمل بذلك البلدان الراقية بمنهجياتنا عن استيرادها؟
كيف يمكن الاستثمار والمؤشرات الاقتصادية لا تبعث على الاطمئنان عجز الميزانية 7%، الدين الخارجي يمثل 25% من الناتج الداخلي الخام، المداخيل.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عمر مورو:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

لقد بذلت بلادنا جهودا ضخمة خلال السنوات الأخيرة من أجل تجاوز مخلفات التقويم الهيكلي وتوفير قاعدة مواتية للتنمية الشاملة والمستدامة.

ومنذ حكومة التناوب تم اتخاذ العديد من الإجراءات والبرامج وسن مجموعة من السياسات الهيكلية على مستوى التشريعي والاقتصادي والإداري لتمكين بلادنا من وسائل الانخراط في تحديات العولمة وتمنيع الاقتصاد الوطني وخلق شروط الإقلاع الاقتصادي والصناعي والقدرة على التنافسية.

واليوم، فإن بلادنا في حاجة إلى تمثين هذه الجهود ودعمها بسياسات أكثر جرأة في تشجيع الاستثمارات وفي تقوية الاقتصاد الوطني وتأهيله لمواجهة المنافسة الشرسة والهزات والأزمات العالمية المتتالية..

لكن، حكومتكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، لم تبادر لحد الساعة بسن برامج مندمجة لاستكمال ما تم تحقيقه على أرض الواقع خلال السنوات الأخيرة، وما زلنا لم نلمس سياسة اقتصادية متكاملة تشجع على الاستثمار وتعطي الدينامية اللازمة للاقتصاد الوطني بشكل يخلق التكامل بين القطاعات الصناعية والتجارية والخدماتية.

ولقد نهنأكم في الفريق الاشتراكي منذ عرضكم لبرنامجكم الحكومي وأكدنا لكم أن ما سطرتموه من آماني ونوايا لم تتمكنوا من تنزيلها على أرض الواقع، لأن المغرب في حاجة لاستكمال برامج الإصلاحية المفتوحة وليس في حاجة لشعارات.

ولكنكم تشبتم بمنهجيتكم المبنية على الخطابة وعلى صناعة الأعداء وعلى

وبالرجوع إلى الأبنك، فإن بنك المغرب ضح أخيرا، فيه مرة أخرى 68 مليار، وذلك لتسوية أو لتقوية السيولة المالية، ولكن رغم ذلك فإن المساهمة في التمويل البنكي قد تقلص بنسبة 10% أي تقريبا 150 مليار درهم، وبهم عدة مجالات، وإن عملية السحب، وما يزيد الطين بلة هو عملية السحب الرجعي لمستحقات الإدارة، ولو كان فيها نزاع ضد المزمين، ورغم أنكم قلتم بأن لا مجال للعمل بهذا لازالت بعض الإدارات تطبق هذا الإجراء، وما عليكم، السيد الرئيس، هو أن تأتوا بمشروع قانون اللي يقطن هاذ العملية.

كيف يمكن إذن للمستثمر المغربي الاستثمار في هذه الأجواء، إضافة إلى أن جميع الإدارات تهدد بشحج إزالة الامتيازات، التي تعد في بعض الأحيان كمدونة عالمية للتجارة الخارجية وليست كل من اختصاصات المغرب وحده، هل هكذا تقوي تنافسية الاقتصاد المغربي.

إن المستثمر الصغير والمتوسط يجتهد، لكن مع الأسف جميع الامتيازات تعطى للمؤسسات العملاقة دون المؤسسات الصغرى والمتوسطة، وعدم منح هذه المؤسسات الصغرى نفس إمكانيات التنافس، وعلى سبيل المثال لا الحصر قطاع الإسكان، 4، 5 شركات كاحتلوا جميع القطاع ما بقي أحد يستثمر في هذا الميدان من المستثمرين المتوسطين والصغار.

قطاع التجارة الخارجية، (Les grands marchés، les supermarchés) كلهم يكونوا عادة خارجين المدار الحضري، كلهم بين جدران العمارات، فين بقي هاذ التاجر الصغير والضعيف؟ ما بقي محلوا في الإعراب، أين؟

إذن، أمام هذه الأسئلة اعترفتم بعدم اتخاذ قرارات مهمة في ميدان الاستثمار، وكيف يمكن تشجيع السيولة، السيد الرئيس، عندما يكون شحج الضريبة على الثروة يغطي الجو السياسي العام؟ كيف يكون الاستثمار في الميدان الفلاحي، عندما يلوح في الأفق الضريبة الفلاحية لم تدرس قط من طرف البرلمان أثناء إحالة المشروع عليه، حيث لم تكن آنذاك أي أفق لتسويقها، ولهذا لا يتناقض مع سياسة المغرب الأخضر وما جاء به من تحفيزات من الناحية الفلاحية؟

كيف يمكن الاستثمار، السيد الرئيس، في غياب تمويلات فعلية للأبنك؟

كيف يكون الاستثمار والدولة نفسها خفضت من حجم استثماراتها بحدود 15 مليار، وما لهذا القرار من انعكاسات سلبية على الدورة الاقتصادية الوطنية؟

كيف يكون الاستثمار في ظل ارتفاع صاروخي لنسبة الواردات الأسيوية؟

كيف يكون الاستثمار مع غلاء المواد الأولية؟ كيف يكون الاستثمار وفي كل سنة يأتي القانون المالي بإجراءات جديدة تكون موضوع تعديلات مواد تخص المدونة العامة للضرائب، هدفها الرفع من الضغط الجبائي،

المعوقات الأساسية أمام الاستثمار، وقد أدت إلى تقليص الثقة في قدرة النصوص على حماية الائتمان وضمان استرجاع الديون، وهذا يفترض الالتزام بإصلاح المنظومة القضائية، كمثل فالمحاكم التجارية عجزت في حل نزاعات مرتبطة بالاستثمار.

ثامنا، لقد وعدت الحكومة وبشرت بهيكله القطاع غير المهيكل، السيد الرئيس، لكن لحدود الساعة لم نلمس أي جديد في أفق بلورة ذلك، بل بالعكس تفاقمت الظاهرة بشكل كبير، وهذا في اعتقادنا سيساهم في عدم تنمية مداخل الدولة من ناحية، ويزيد في تكريس منطق الفوضى التجارية من ناحية ثانية، ويكشف كل هذا عن هيمنة بعض اللوبيات التي من مصلحتها إبقاء الأمور على هذا الحال لأهداف مالية أو انتخابية صرفة.

تاسعا، وارتباطا كذلك بالتصدير، نتساءل عن الإجراءات المعتمدة من طرف الحكومة لمساعدة بعض المقاولات الصناعية لتجاوز شبح الإفلاس، ونعني بذلك شركة التصدير، ماذا أعدت الحكومة بخصوص دعم وتقوية تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال مواكبة مراحل تطورها، وكذا مدى ملائمة هذه البرامج للواقع المقاوطني المغربي؟

وفي الأخير، من ناحية التكوين نطرح كذلك تساؤلات حول مدى سعي الحكومة لجعل الجامعة في خدمة المقاول، من خلال التخصصات المطلوبة، كما نبنى ملاحظتنا حول ضعف الاهتمام بالتكوين الموجه للصناعات الجديدة، مع الإشارة إلى غياب البعد الجهوي فيما يتعلق ببعض المهن المغربية العالمية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هذه بعض المحاور العامة والتساؤلات التي نطرحها عليكم رغم أن الحيز الزمني المخصص لنا لا يسمح بالتفاصيل وطرح كل المعطيات وإبراز كل الاختلالات التي نلمسها كفريق اشتراكي في سياستكم الاقتصادية وبرامجكم المرتبطة بالقطاعات الصناعية والتجارية والخدماتية.

لكننا بكل صراحة نجد التأكيد على أن النجاح في أي سياسة إصلاحية يفترض الواقعية واستثمار الإمكانيات المتاحة والتراكبات التي تحققت، بينما ما نلاحظه اليوم في السياسات الحكومية هو كثرة الشعارات والخطب وتوقف غير مفهوم لعدة أورش إصلاحية.

إن المقاول هو الخلية الأساسية في الاقتصاد الوطني، وكل دعم للمقاول وتسهيل لها هو تهيئة للبنى الاقتصادية الوطنية، ولقد قمنا بمجهود كبير في دعم خلق المقاولات وتشجيعها وتوفير مناخ مناسب لها، حتى أننا نصف اليوم من ضمن الدول المتقدمة في مجال خلق المقاولات، لكن هذا المجهود، السيد الرئيس، كان لا بد من مواكبته بإجراءات تكميلية وسياسة مندمجة لتوفير شروط النجاح للنسيج المقاوطني الوطني، ومن ضمن ذلك انتاج الذكاء الاقتصادي وتوفير المعطيات والوسائل المعلوماتية المستمرة للمقاول وتوجيهها وتطوير عملها.

السيد رئيس الحكومة،

اجترار شعارات محاربة الفساد والانطلاق بخطوات غير مجدية ولا مدروسة مثل ملفات المأذونيات وغيرها، مما خلق جوا من اللبلة والاضطراب والغموض، وأنتم تعلمون، السيد رئيس الحكومة، أن الاستثمار لا يتعايش مع هذا الجو المضطرب والغامض.

ومن منطلق عدم الاقتناع ببعض عناصر أجوبتكم، السيد رئيس الحكومة، أستعرض أهم المعوقات التي تواجه عملية الاستثمار والتي تقتضي الحل الضروري بدل الاقتصر على الوعود:

أولا، هناك مسألة التغييرات التي تعرفها قوانين المالية من سنة إلى أخرى، مما يحدث ارتباك لدى المستثمر، وهذا يقتضي إعادة النظر وبالأخص على مستوى الضرائب، وهنا تطرح مسألة تفعيل مضمون المناظرة الوطنية الأخيرة حول الضرائب ومتى سترى توصياتها النور للحسم في العديد من القضايا في هذا الشأن، بالإضافة إلى الإصلاح الضريبي الشامل الذي وعدتم به من خلال برنامجكم الحكومي، لكنه يبدو لم يعد من الأولويات.

ثانيا، نلاحظ أن المناظرة الثانية لغرف التجارة والصناعة والخدمات جاءت بعدة توصيات، لم يتم - مع الأسف - تفعيلها حتى الآن، لتبقى هذه المؤسسات الدستورية في وضعها النمطي ودورها الاستشاري الذي يجد من صلاحيتها من أجل المساهمة في إنعاش الاستثمار.

ثالثا، نلاحظ كذلك أن المناظرة الوطنية للصناعة في دورتها الأخيرة خرجت هي الأخرى بجملة من التوصيات التي لم تتم ترجمتها، بل الغريب في الأمر أن الحكومة لجأت إلى فتح بعض الأورش في غياب تأهيل مفترض للقطاعات المهنية الأساسية وفي غياب الإمكانيات المادية اللازمة.

رابعا، بخصوص القطاع الصناعي، مثلا نسجل على مستوى بعض الجهات عدم قدرة بعض المناطق الصناعية والمناطق الحرة المتواجدة بها على استيعاب وحدات صناعية جديدة، وهو ما يعني ضرورة تخصيص فضاءات أخرى للاستثمارات الصناعية الجديدة، وإن كانت هي الأخرى تطرح إشكالا تتمثل في أتمتها المرتفعة، ونساءل عن غياب سياسة دعم المناطق الصناعية لتخفيف الكلفة على المستثمرين، خصوصا منها المناطق الصناعية العامة المفتوحة في وجه جميع القطاعات. وأذكر، السيد رئيس الحكومة، أن ما يفوق 300 طلب غير في حمة طنجة-تطوان وفي منطقة طنجة.

خامسا، من بين معوقات الاستثمار ما يرتبط بالمشاكل العقارية وتعقيد الإجراءات الإدارية، دون أن نغفل مسألة ندرة الرصيد العقاري والمضاربات المتعددة، في الوقت الذي ننادي فيه باعتماد الحكامة الجيدة وتجاوز الأساليب البيروقراطية والتباطؤ الإداري.

سادسا، ومن الناحية المالية نلاحظ أن الأبنك لاتزال ترفض تمويل بعض القطاعات، السيد الرئيس، كما أن هناك مشاكل ترتبط بالضمانات تقتضي التفكير في ضرورة إصلاح نظام التأمين الضمانات، وعلى الخصوص تبسيط إجراءات استعمالها في حال عجز المدين عن أداء ما بذمته.

سابعا، ودائما عن صعيد التمويل تبقى صعوبة تحصيل الديون من

وهناك الناس اللي عندهم مع الأبنك 20 سنة وشركات 20 سنة وكيرجعوا لهم الشيكات، هذا دليل على أن هناك أزمة اقتصادية.

السيد رئيس الحكومة،

إن الإجراءات والتصرّجات اللامسؤولة قلصت انعدام الثقة لدى المواطن المغربي بل وزعزت ثقة المستثمرين.

نعتقد بكل تواضع أن لا قيمة مضافة لحكومتم في هذه النتائج التي نتحدثون عنها، إنها نتائج سياسات ومخططات سابقة (Energie)، المخطط الأخضر (Halieutis) والمخطط الأزرق.

السيد رئيس الحكومة،

ميشاق الاستثمار أصبح الآن متجاوزا، أين وصل إصلاح القضاء باعتباره الشرط الأساسي للاستثمار الأجنبي؟ أين هو قانون الإضراب واخا تكلمتو عليه، وغنبقاو نساينوه إلى ما لا؟ ما الإجراءات التي قامت بها الحكومة لتبسيط المساطر الإدارية؟ أي إجراء قامت به الحكومة لتخفيض سعر فائدة القروض الاستثمارية؟ أي عمل قامت به الحكومة لإصلاح القطاع المالي والبنكي؟ لأن ثمانية أبنك تحتكر القطاع، وفي دول أخرى شهريا تفتح الأبنك من جديد، مع العلم أنكم كنتم تلحون على هذا الطلب معنا في المعارضة.

أي تقييم قامت به الحكومة للمخططات الوطنية ونتائجها؟

إن فشل الحكومة في الإجابة العملية والملموسة على هاذ الإشكاليات المطروحة أدى إلى ركود قاتل.

فعلى سبيل المثال، المؤشر الأول، سوق العقار هناك تراجع خطير وخطير جدا، لأنه ينعكس على كل القطاعات الأخرى ولتأكد من ذلك سولوا الموثقون، وسولوا المهندسون المعماريين، وسولوا المقاولات د البناء وغيرهم، فالأزمة لم تعد مقتصرة على السكن العالي الجودة بل امتدت الأزمة إلى السكن الاجتماعي والاقتصادي. هل هذا المؤشر يدعو إلى التفاؤل أم إلى خيبة الأمل؟

المؤشر الثاني، هناك تعامل سلبي واللامبالاة للحكومة لمعالجة المشاكل المرتبطة بإغلاق بعض المعامل، وتكلمنا معكم، السيد رئيس الحكومة، وقلنا لكم أودي أعطيناكم مثال ديال المعمل ديال (cellulose) اللي هو ديال (CDG²) ديال الدولة، وما درتو والو، 800 عائلة غتشرد وفي حالة إفلاس، ومدن سيدي يحيى، واحد المجموعة ديال الجماعات اللي تيساتفدوا كلهم هاذ الجماعات غادي تمشي واحد المجموعة ديال المداخل اللي كانت تتدخل ليهم.

إذن هذا إشكال وأشنو كان؟ كان ملي تيتسد معمل تتقوم الدنيا وتتعدد، في عهدكم ما كاينش، كان الولاة والعمال تبنوضوا، كان الحكومة برئاسة الوزير الأول كانت تتجمع مع هاذ الناس، هاذ الأيام هادي ما

لا يسع الحيز الزمني لذكر كل النقائص التي تعترى سياستكم ولا للذكر في كل الاقتراحات..

السيد الرئيس:

فعلا انتهى الوقت.

الكلمة الآن للفريق الدستوري.

المستشار السيد ادريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

في البداية لابد من إثارة انتباه السيد رئيس الحكومة المحترم إلى ما لكثير والكثير من المقترحات، والتسجيلات موجودة، ويمكن الرجوع إلى تلك الجلسات ليطلع عليها، ليست هناك أي مداخلة خالية من الاقتراحات، ولكن تبين لنا الآن أن هذه الاقتراحات لا تلقى الترحاب والتجاوب لدى رئاسة الحكومة، لماذا؟ الله أعلم.

إننا نجد دعوتنا لإعادة النظر في كل المقترحات فرق المعارضة وثنيتها، فمن اجتهد وأصاب له أجران، ومن اجتهد وأخطأ له أجر.

سأستهل مداخلتني بما قالته السيدة كريستين لاغارد المديرة العامة لصندوق النقد الدولي بنواكشوط، حيث قالت: يجب أن تكون الصحة العربية صحة للقطاع الخاص، بحيث تطلق الإمكانات الإنتاجية للشعوب وتبني مناخ داعما للابتكار وريادة الأعمال والإبداع وفرص العمل والشغل. واقعنا، السيد رئيس الحكومة، يسير في الاتجاه المعاكس بسبب الأزمة السياسية التي عصفت بالتحالف الحكومي، والتي كانت لها آثار وخيمة على المناخ الثقة وبسبب التصريحات المتضاربة والغير المدروسة للسادة الوزراء والمفرطة في توجيه الاتهامات والإقصاء، مما أدى إلى التوتر وسيادة مناخ الشك والترقب لدى رجال الأعمال والفاعلين الاقتصاديين الوطنيين، والدليل على ذلك الأزمات المتكررة في علاقة الحكومة مع الإتحاد العام لمقاولات المغرب.

إجراءات كثيرة إتخذتها الحكومة كان لها انعكاس مباشر على تأزيم وضعية المقاول المغربية، الحجز على الحسابات البنكية المقاولات دون سابق إنذار، تقليص الآجال لصرف الكمبيالات من 6 أشهر إلى ثلاثة أشهر، وعاد من بعد فاقو من القلبة ودارو ثلاثة أشهر.

إلى حدود اليوم، السيد الرئيس الحكومة، تعاني المقاول من تأخير الأداء من قبل الحكومة، وهذا شيء خطير لأن الحكومة يجب أن تكون قدوة في الالتزام والأداء في الآجال المعقولة، (un bon payeur).

كذلك مؤشر آخر، هناك شركات كبرى تدفع شيكات بدون رصيد

² Caisse de Dépôt et de Gestion

الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي، السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد العربي خربوش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

إن موضوع الاستثمار الذي ناقشه اليوم وفي هذه الظرفية الخاصة وطنيا ودوليا، يتقدم انشغالاتنا جميعا، حكومة وبرلمان وكل الفاعلين في بلادنا، إنه موضوع جوهري يقع في مركز الاهتمامات، البرنامج الحكومي لقد خصص له وللقضايا المرتبطة به حيز هام وحدد معدل النمو في 5.5%، ونص على عدد من التدابير لتنمية الاستثمار وتجاوز العوائق التي مازالت تعرقه.

وإذ نسجل جهود الحكومة في هذا المجال والتي ذكرتموها في جوابكم، السيد رئيس الحكومة، فإننا نعتبر أننا ما زلنا بعيدين عن بلوغ المستوى المطلوب.

ومن المفيد التذكير بأهداف البرنامج الحكومي بهذا الخصوص، حيث يتوخى تحسين مناخ الأعمال بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين عبر سلسلة من التدابير، منها بلورة مدونة جديدة للاستثمار، وتحيين الإطار القانوني وتدابير تشجيع التصدير وإصلاح النظام العقاري وتبسيط مساطر تسجيل الملكية الفكرية والحصول على التراخيص وتحسين شفافية المعاملات التجارية وتقوية ثقة المستثمرين، ووضع إطار قانوني موجه للمقاوالات في وضعية صعبة وتقليص أجال الحسم في المنازعات التجارية من طرف المحاكم. إنه برنامج طموح، لكن أين نحن من التطبيق؟ وماذا تحقق منه بعد سنة ونصف من عمر هذه الحكومة؟

إن ما تم تحقيقه لحد الآن، لا يتجاوز الاهتمام بمسألة تبسيط المساطر، وحتى في هاذ المجال، فإن النتائج مازالت متواضعة بسبب البيروقراطية، والعقليات المتحجرة التي تقاوم التغيير.

إن بلادنا تتوفر بالأكد على مجموعة من آليات تسهيل الاستثمارات، ونذكر بهذا الخصوص المراكز الجهوية للاستثمار، المفروض أن تكون بمثابة الشباك الوحيد ورأس الحرية لتنمية الاستثمارات على المستوى الجهوي، غير أن واقع الحال غير ذلك، حيث أن هذه المراكز لا تقوم بالدور الذي أنشأت من أجله بسبب البيروقراطية وكثرة الوثائق المطلوبة، وتعدد المكاتب وضعف، إن لم نقل غياب التفاعل السريع والجددي مع ملفات الاستثمار.

نذكر أيضا، تشكيل لجنة وطنية للاستثمار، التي تترأسونها السيد رئيس الحكومة، والتي صادقت على عدد هام من ملفات الاستثمار، بعضها بمبالغ

كيناش.

مثال آخر عبرنا عنه في مداخلة سابقة بدون أي تجاوب منكم السيد رئيس الحكومة، لا يعقل على بعد 13 كيلومتر من المنطقة الحرة لأولاد بورحمة تغلق السلطات الحكومية ميناء القنيطرة في وجه الحركة التجارية دون أدنى اعتبار للخسارة الآتية.

لا يعقل أن يغلق هذا المنفذ البحري قبل إنجاز ميناء تجاري بالقنيطرة- كنت آسيدي ما تغلقوهش- أنجزوا لنا ميناء، غنقولوا لنا الدراسة راها غنتمكل في 2016 عاد غنبدوا، وما كنتوش تسدوا الآخر، احنا ماشي ضد أنه يكون ميناء ترفيهي، هاذي راها ماشي سياسة.. وشحال ديال الشركات اللي كايين في ذاك الميناء، الوليدات غنيسرحوا.

المؤشر الثالث، في الاستثمار الفلاحي، سد الوحدة، هاذ الاستثمار عمومي مرتبط بالأمن الغذائي وتوفير الشغل، غائب في مخططات الحكومة، وهذا السد سيمكن من توفير 300 ألف منصب شغل، راه السد سيموت غندو واحد الوقت 15 عام دابا وهو حابس، ما درتوش التجهيزات.

المؤشر الرابع، عجز الميزان التجاري الذي حذرت من نتائج الكارثية كل التقارير الصادرة عن والي بنك المغرب وعن البنك الدولي، لقد تراجعت احتياطات العملة إلى حدود مقلقة، اقترحنا عليكم، السيد رئيس الحكومة، كفريق دستوري في سياق تشجيع الاستثمار والتخفيف من ثقل الواردات، مجموعة من المقترحات من بينها:

قطاع السكر، قلنا ليكم يا ودي اعطيوا الدعم، وقلنا ليكم اعطيوا الماين القصب جوج مليون أو 3، اعطيوا مالمين الشمندر 3 آلاف أو 5 آلاف درهم، ما اعطيتموهش، راه من 15 ألف هكتار عندنا في الغرب رجعت ل 5 آلاف، وبالله جات المراسيم التطبيقية ديال ذاك 6 آلاف درهم اللي ما كفيهاشمش والمساحات تنقص، هاذ المادة هاذي يمكن لينا احنا نصدروها اللي تتكلف صندوق المقاصة 400 أو 300 مليار.

سبق لنا أن أعطينا تصور عود ثاني في القطاع الغابوي واحنا مستعدين للحوار مع خبراءكم في الحكومة للتأكد على صحة ما قلناه.

السيد رئيس الحكومة، أستسمحكم، إذا ما كررت وألححت على هذه المقترحات لأن الله سبحانه وتعالى يحب العبد الملحاح.

وفي الأخير، إننا نعتبر أن سنة 2012 سنة بيضاء من عمر الحكومة، فما هو برنامجكم خلال سنة 2014 لاستدراك ما فات؟

فنحن لا نشكك في الأرقام التي تقدمت بها، لكن الواقع وما يلمسه المواطن هو أن هناك أزمة ركود، هناك أزمة لا تبشر بالخير، وهناك أزمة ثقة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

لا بد في البداية ما فتحو واحد القوس مع السيد رئيس الحكومة باش تقولوا (أن النقابات ما كتهرسش المقاوله، بل أن النقابات هي شريك اجتماعي لتطوير المقاوله ولبناء الوطن ولبناء التنمية).

فيما يخص المداخلة ديال السيد رئيس الحكومة نعتبرها في الفريق الفيدرالي أنها تفتقد للشحنة السياسية، لماذا؟ لأن السيد رئيس الحكومة ما جابش لنا أشنو هي الخطة باش غادي نواجهوا المعوقات اللي كتواجه الاستثمار.

ما هي خطة السيد رئيس الحكومة من أجل مواجهة العجزات اللي تتعرفها العديد من المؤشرات المتعلقة بالعجز في الميزانية العامة، العجز في الميزان التجاري، نسبة المديونية المرتفعة، العجز في ميزان الأداءات، بالإضافة إلى ضعف بين في السيولة البنكية؟

ما قالش لنا السيد رئيس الحكومة كيفاش غادي نواجهوا الافتتاح التجاري في إطار (OMC³).

الآن هناك غزو للسوق الوطنية من طرف المنتجات الصينية والهندية والتركية والمصرية، أشنو هي الخطة ديالنا باش نواجهوا هـاذا (le dumping) هاذ الإغراق ديال السوق ديالنا لحماية المقاوله الوطنية؟

كذلك ما هي خطتنا لجعل النظام البنكي ينخرط كلياً في المجهود الوطني؟ الجهاز البنكي بالمغرب لازال جشعا ويبحث عن الربح السريع.

كذلك ما هي خطة الحكومة للملائمة المنظومة التربوية مع سوق الشغل لجعل خريجي الجامعات والمعاهد لهم القابلية للتوظيف في القطاعات الاقتصادية الخاصة؟

كذلك ما هي خطة الحكومة لمواجهة غلاء العقار، الذي يعرف مجموعة من المضاربات ويشكل عرقلة حقيقية أمام الاستثمار؟

بالإضافة طبعا إلى الاختلالات التي يعرفها الجهاز القضائي.

كذلك نتظر من السيد رئيس الحكومة كيف سنعمل على إدماج

القطاع غير المهيكل في الدورة الاقتصادية الوطنية العادية؟

وما هي الخطة لمحاربة الرعب والاحتكار والتهرب الضريبي والتملص الضريبي والرشوة؟

بطبيعة الحال هذه كلها عاهات ما كنتظروش أجوبة سريعة من السيد

رئيس الحكومة، ولكن ما هي خراطة الطريق التي وضعتها الحكومة للقطع ما

هاته الممارسات التي تعيق الاستثمار في بلدنا؟

هناك سؤال جوهري نظرحه على السيد رئيس الحكومة: هل من

المجدي أن يستمر الاقتصاد الوطني في الاعتراف على الطلب الداخلي أم

يتعين كذلك إنعاش الاقتصاد الموجه للتصدير؟

ألا يحتم علينا هذا الاختيار اعتماد التصنيع كأولوية وطنية، لأنه هو

الكفيل بخلق فرص شغل قارة واستيعاب المهارات من مختلف المستويات،

هامة، لكننا لا نعرف بالضبط ما تم إنجازه بالفعل من هذه المشاريع، وما هو مازال مجرد مشاريع على الورق، خاصة وحسب علمنا أنه ليس هناك تتبع هذه المشاريع على المستوى المحلي لتقديم كل التسهيلات الضرورية لإنجاز عمله.

نذكر كذلك، إنشاء عدد من المراكز من طرف وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، والتي تضع رهن إشارة المستثمرين العموميين والخواص عددا من المعطيات والمؤشرات والتحليل الخاصة بكل قطاع، وهو ما نسجله بإيجابية ونؤكد على أهميته.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

نعتقد أن من مسؤولية الدولة، تنمية القطاع الخاص المنتج عبر مجموعة من التدابير، نذكر منها:

- إصلاح منظومة التكوين المهني، الذي عليه أن يستجيب أكثر لاحتياجات سوق الشغل وتنمية وإدماج الكفاءات طيلة المسار المهني للمأجورين؛

- الاهتمام بالمشاكل الخاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، عبر إصلاح جبائي مكيف مع طبيعة وإكراهات هذه المقاولات، يسمح لها بمواجهة إكراهات التمويل وتسهيل الولوج للطبقات العمومية؛

- العمل على الوصول إلى تعاقد مع المجموعات الخاصة، القرى للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية لتنمية البلاد، مع نظام للتحفيز المالي والجبائي مقابل الالتزام الواضح بزيادة معدل التراكم وخلق مناصب شغل لاقئة وترقية البحث العلمي، وتنمية الصادرات والمساهمة في تنمية المناطق المهمشة.

ومن جهة أخرى، نعتقد أن الدولة بوصفها مستثمرا عليها أن تحسن من فعالية الاستثمار العمومي وتوجيهه نحو القطاعات المنتجة والموفرة لمناصب الشغل، وأن تواصل إصلاح المؤسسات العمومية لتتلاءم مع ما يفرضه الدستور من ربط المسؤولية بالمحاسبة.

ونشير في الأخير إلى أن المشاكل التي يواجهها الاستثمار ترجع في جزء كبير منها إلى البطء، إن لم نقل غياب الإصلاحات الهيكلية المنصوص عليها في البرنامج الحكومي.

إن البرنامج الحكومي طموح وإيجابي بخصوص..

السيد الرئيس:

اتهى الوقت.

الكلمة الآن للفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.

السيد الرئيس انتهى الوقت الله يخليك.

راه الصوت تقطع آ السيد الرئيس.

تفضل..

المستشار السيد العربي حشي:

شكرا السيد الرئيس.

³ Organisation Mondiale du Commerce

مجموعة من الملفات والتي لم يطرحها زملائي السابقون، كتجارة الأسواق، أسواق الخضار والسمك، أسواق الجملة والتي فيها مجموعة من الشناقة والمضارين اللي كيمصوا الدم ديال المنتج وديال المستهلك، أشنو هي الخطة ديالكم، السيد رئيس الحكومة، في هاذ المجال هذا؟

كذلك، فين وصلت المناطق الصناعية المندمجة اللي ما تفتلش؟ فين المنطقة الصناعية المندمجة ديال الدار البيضاء وديال فاس؟

كذلك، لابد من نساتلكم، السيد رئيس الحكومة، لماذا لا يتم التحويل إلا 10% من المنتج الفلاحي إلى صناعات تحويلية، علما أن البلاد المشابهة ديالنا كتحوّل 25% فيها من المنتجات الفلاحية إلى صناعات غذائية؟ هذه كلها أسئلة نظرها. وشكرا جزيلًا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة الاتحاد المغربي للشغل.. ما كين تدخل.

الكلمة لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب فيما تبقى من الوقت، 30 ثانية، البركة، البركة.. كاينة البركة.

إذن زيد عفاك دقيقة من السيد رئيس الحكومة يوزع بكل أريحية وقته على الجميع.

شكرا.

تفضل، تفضل، أعطى وحدة للأغلبية ووحدة للمعارضة، مزيان، التوازن.

تفضل..

المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

نتمن الجهود المبذولة في عالم الاستثمار، لا نتكلم بلغة الانتقاد والبكاء على الأطلال، كان البعض إلى الأمس القريب قد ساهم في بنائها.

لا نتحدث بلغة لا تتقن إلا الطعن والرمي بالحرب والضرب بنية وقصد تحت الحزام.

ولكن كمنهج اخترناه كاتحاد وطني للشغل بالمغرب، هذا المنهج فإننا بالطبع نتحدث عن الإيجابيات ونتحدث عن السلبيات في موازنة قبل هاته الحكومة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نتمن كل الجهود المبذولة في عالم الاستثمار، رغم الإكراهات والتحديات،

وأحداث ديناميات في قطاعات أخرى؟

إن نجاح أي نموذج تنموي مرهون بتطوير وتحسين المؤشرات التالية: هناك الإنتاجية، وباش تكون عندنا إنتاجية يجب القطع مع نظام الدعم الريعي، يجب القطع مع الرخص الاستثنائية، يجب القطع مع مجموعة من الامتيازات.

هناك تنافسية، التنافسية تقتدي تشجيع المقاول للتصدير، تشجيع المقاولات الموجهة للتصدير، بالإضافة إلى تشجيع الاستهلاك الوطني شريطة توفر الجودة.

المعيار الثالث هو الحكامة، من خلال إجراءات تهم تحسين مناخ الأعمال بكل أبعاده القضائية والقانونية والإدارية، بالإضافة طبعا إلى محاربة الرشوة.

السيد رئيس الحكومة،

عهدنا فيكم الصراحة، نريد أن نعرف إلى أي حد تكبل المسؤولية أو تكاد منابع الجراة التي هي الغائب الحاضر في تدبيركم ملف الاستثمار، الذي يشكل القلب النابض للاقتصاد الوطني.

لذا سنكتفي معكم بعرض عناوين تحتاج إلى قرارات:

- هل ستمارسون كامل مهامكم كرئيس للحكومة في الإشراف والوصاية على كل المصالح الوزارية للحد من التسيب وضغط المركب المصالحى على القطاعات الوزارية؟

- هل ستعملون على الحسم مع ضباية وتداخل الاختصاصات التي تضع بيننا المصالح، أم كم من حاجة قضيناها بتركها؟

- هل ستذهبون إلى أبعد الحدود في مواجهة اقتصاد الربيع والاحتكار ورخص الامتيازات والاستثناءات، وكذلك الملك العقاري العام والخاص؟

هناك عشرات الأسئلة من هذا القبيل، تعرفون مجالاتها بالتأكد، وطرحنا لهذا الجزء ليس من باب التعجيز بكل صدق، بل هو من صميم الإصلاح والتقدم في مجال تطوير مناخ الأعمال وتطهير المحيط القانوني والإداري والقضائي والمؤسساتي بكل أبعاده.

إن ما نتمناه هو أن تنتقل عبر الدستور الجديد من مستوى تصادم الأفكار والقناعات، إلى امتحان الأفعال والنتائج.

إننا مقتنعون أن بلادنا انطلقا مما ما راكته من التجارب التنموية، يجب أن تضع الإنسان في صلب أولوياته، ويجب أن تشجع المنافسة الشريفة على قاعدة تكافؤ الفرص وإعادة توزيع الثروات ومحاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية.

إننا لا ننتظر أجوبة سريعة، ونحن من جانبنا لن نتسرع في إعطاء أحكام جاهزة، لكنكم مطالبون ببلورة رؤيتكم وبرامجكم في هذه المجالات في صيغة التزامات محكمة، واضحة، دقيقة، قادرة على أن تصبح موضوعا للمساءلة والتقييم.

لذلك، يجب.. في هذا الإطار، نطرح مجموعة من الأسئلة، التي تهم

في الوقت، إلى كان عندك في الدستور كتعلمني الموضوع قلها لي السيد الرئيس، الله يجازيك بخير، ما عندكش الحق باش تتكلم معايا عندك الحق غير في التوقيت.

السيد الرئيس:

أنا مرتبط بالقانون الداخلي، أنا عندي الحق، السيد رئيس الحكومة، أنا اللي اسمح ليا، آلسي بنكيران، أنا الذي أسير الجلسة ومن حقي. وعندني الفصل في القانون الداخلي وفي الدستور، العفو، هذا كلام لا يليق بك السيد رئيس الحكومة، هذا كلام لا يليق برئيس الحكومة، العفو، العفو.

السيد رئيس الحكومة:

السيد الرئيس راك عزيز علينا وكنحترموك.

السيد الرئيس:

أنت في محلك، الله يخليك إحترم نفسك، الأستاذ تفضل تابع.

السيد رئيس الحكومة:

ولهذا، التشويش، التشويش.. أبوا. لا تنضافوا للجهات التي تشوش على هذه الحكومة فقد كثرت، فقد كثرت، فقد كثرت.

السيد الرئيس:

السيد المستشار المحترم، رجع رجع، آسيدي، الهدوء من فضلكم، تفضلوا الأستاذ بنكيران. سيدي الرئيس. تفضلوا.

السيد رئيس الحكومة:

هكذا، حتى نعرف راسي واش عندي الحرية ديال الكلام ولا ما عنديش، إلى ما عنديش بلاش. صافي.

السيد الرئيس:

طبعاً، تفضل.. تفضل..

السيد رئيس الحكومة:

نعم، ماشي شغالك، ماشي شغالك أنت، أنت ماشي شغالك، تكلمتي على شنو بغيتي، هاذ الشي اللي كاين.

السيد الرئيس:

الله يخليكم.. السي البار.. السيد الرئيس تفضل.. يا السيد الرئيس.. تفضل..

السيد الرئيس:

لا، غير تكلم ولكن إلى قطعني شي واحد راه ما يلوم غير راسو، لا هاذ الشي اللي كاين، باش تكون الأمور واضحة، أنا ماشي حيط قصير.

وكمغارية نعتز ببعض الماذج الاستثمارية الإستراتيجية، كانطلاق الإنتاج بمصنع رونو بطنجة وغيره، وبداية تصدير السيارات المصنعة عبر ميناء طنجة، إضافة إلى الأرقام والمؤشرات على المستوى الدولي وكذلك على المستوى الوطني، علما بأن هاته المؤشرات، بالطبع كما أشرت، يجب أن تصل إلى كل مغربي مغربي، وبالتالي يتم التقويم ويكون التقويم موضوعي، على الأقل أن تكون الآلية التواصلية ويكون فيها دور الإعلام مسألة أساسية في هذا النطاق.

لابد من إشارة كذلك إلى جانب أساسي مرتبط بهذا الجانب وهو إلغاء الرسوم الجمركية على استيراد القمح والدقيق لمواجهة آثار الجفاف ودعم الرفع من أسعار، إلى غير ذلك.

ولذلك، السيد رئيس الحكومة المحترم، كإتحاد وطني للشغل بالمغرب فإننا نقدر بأن الجانب المرتبط بالاستثمار ودعم الاستثمار لابد له من مداخل أساسية، من بينها وهو الاستمرار في محاربة الفساد بكل أنواعه وكذلك إصلاح الإدارة.

لاشك أن هناك مؤشرات..

السيد الرئيس:

انتهى الوقت.

الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة المحترم، تفضل السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم
المحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه.
معشر إخوتي الكرام،

أول ما أبدأ به، نحمد الله سبحانه وتعالى على ما يبدو من أن شهر رمضان قد أضفاه على هذه الجلسة من الهدوء.

ونرجو أن يكون هدوءاً مستمراً إن شاء الله الرحمن الرحيم حتى نتفاهم. لأنه المعارضة لابد تدير شغالها، لابد تنتقد الحكومة، ما شي عيب وتنهبها للأخطاء ديالها والعيوب ديالها ولا غلطات ماشي مشكل الحكومة راه حتى هي عندها المسؤوليات تيخصها تسمع، المشكل هو ملي تتحول لكلام المنطق اللي غير مقبول وغير معقول. ساعتها بطبيعة الحال..

السيد الرئيس:

السيد رئيس الحكومة الموضوع من فضلكم، الموضوع.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

لا، السيد الرئيس الناس اليوم تكلموا على الأزمة السياسية ما تكلمتبتش معهم على الموضوع، الله يخليك.

تتكلم مع رئيس حكومة وكيعرف آش تيقول وعندو الوقت ديالو، تحكم

السيد الرئيس:

الله يخليكم، الله يخليكم.

السيد رئيس الحكومة:

واش كيصحاب لكم هاذي.. راه المغرب هذا، إنتهي الكلام.

تخلعوني أنا؟ ما تخلعوني، هكذا.

رد ليا السيد الرئيس التوقيت ديالي الله يجازيك بخير، رد ليا التوقيت ملي قاطعتيني، والله ما نتكلم، ولا تكلمت إلا ما رديتني ليا التوقيت ديالي الوقت اللي قاطعتيني.

21 دقيقة، ما محتاجش نتكلم، ما محتاجش..21 دقيقة.

السيد الرئيس:

فعلا الله يخليكم، الله يخليكم، سنعود، السيد الرئيس، وخليني نتكلموا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة:

لا ترد ليا التوقيت ديالي، السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

دقيقة، خليني، (laissez-moi en placer un mot).

السيد رئيس الحكومة:

لا سمح ليا، إلى كان عندك الحق تقاطع رئيس الحكومة قولها ليا.

السيد الرئيس:

الله يخليكم، سنعود إلى بداية الشوط الأخير بتوقيته المنتظر.

وأرجوكم شيء من الهدوء حتى تتم هذه الجلسة الرائعة في جو يسوده الاحترام المتبادل وروح المسؤولية، وأن نعطي مثال كذلك لمن ينظرون إلينا عبر الشاشة في هذا الوقت الصعب جدا، وبالتالي أرجوكم السيد الرئيس عودوا إلى وعيكم، ولكم الكلمة.

السيد رئيس الحكومة:

لا ملي ترد ليا التوقيت ديالي.

السيد الرئيس:

لا اتفقنا غادي نرجعوه، ما كاين مشكل السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة:

انتهى الكلام.

السيد الرئيس:

تفضل، أنت رئيس الحكومة دير اللي بغيتي أسيدي.

السيد رئيس الحكومة:

راه والله العظيم، السيد الرئيس مع كامل الاحترام إلى تنجي كل مرة

السيد الرئيس، ليست حائطا قصيرا، وأنت رجل نحترمك وتقدرك، فيجب أن تقدرنا، ماشي شغالك، السيد الرئيس، ماشي شغالك، أنا عندي الحق نتكلم، وإلى خرجت على الدستور نبني، اللي الرابط بيني وبين الدستور، هكذا.

والو أنا ما محتاجش كاع نتكلم، ما محتاجش نتكلم، إلى كان من الضروري نسكت يمكن ليا نسكت، هاذ الحكومة كيساندها الشعب إلى تكلمت وكيساندها الشعب إلى سكت.

السيد الرئيس:

آ السيد الرئيس تفضل.. آ السيد الرئيس.. تفضلو.. تفضلو..

السيد رئيس الحكومة:

نعم، لقد واجهت بعضكم بالصمت وغلب الصمت الكلام الفاحش، وغلب الصمت الكلام الفاسد، وغلب الصمت غلب الشتم وغلب السب وغلب كل الكلمات السيئة.

إوا باش تكون على راحتك، آ السيد الرئيس، ولا تنضاف للجهات المشوشة فلا يليق بك وقد كثرت، وقد كثرت، وقد كثرت.

السيد الرئيس:

لا.. لا، آ السيد الرئيس تفضل.. آ السيد الرئيس.. تفضلو.. تفضلو..

السيد رئيس الحكومة:

تتعرف راسي، إلى أنا رئيس الحكومة وعندي الحق نتكلم نجي لهاذ الغرفة، وإلى ما عنديش الحق نتكلم قولها لي ديركت، هذا هو. حتى تكون الأمور واضحة.

السيد الرئيس:

لا.. لا، تابع..تابع.. آ السيد الرئيس..تابع آ السيد الرئيس..

السيد رئيس الحكومة:

لا يشوش علي، وأنا ما محتاجش نتكلم، الشعب يعرفني ويعرف خصومي، الشعب يعرفني ويعرف من يواجمني، الشعب يعرفني ولا يحتاج أن أتكلم، يعرفني، وكلامي قد سمعه من قبل وقد آمن به وقد صوت بسببه، وأعطى المرتبة الأولى للحزب ديالي وأعطاني جلالة الملك رئاسة الحكومة، وكونت الحكومة، ما محتاجش نتكلم، هذا هو.

وإلى ما بغيتوش هاذ الشي وبغيتو انتخابات سابقة لأوانها، تفضلوا، احنا موجودين.

السيد الرئيس:

أفضل.

السيد رئيس الحكومة:

ياالله من غدا، من غدا.

وانظروا في جوارنا ماذا يقع حين يتلاعب المتلاعبون بعد سنة من الحكم أو أقل منها أو يزيد أو ينقص بمصائر الأوطان، أنظروا ماذا يقع. فلهذا فنحن قدرنا أن نستمر في تحمل المسؤولية في هذه الدولة تحت قيادة جلالة الملك ومحاولة الإصلاح في إطار هذه الظروف الصعبة. وبالمناسبة، كل شيء كنت أظن أنه سوف أواجه فيه، إلا إصلاح المقاصة، وهذا الإصلاح ووجه بمواجهات شديدة، ولم نصل فيه إلى مراحل محدودة إلا بصعوبة، وهو ضروري.

كيتكلموا الإخوان اليوم على الإشكاليات ديال العجز ديال الميزان التجاري، هاذ الشيء راه فيه إشكاليات مرتبطة بالصندوق ديال المقاصة وبالاستهلاك ديالنا من الطاقة، 21 مليار ديال درهم غير ديال المازوط، آ الإخوان، في المجموع 57 مليون ديال درهم.

هذا كان مشروع ملي جا الكلام عليه كان خاص الناس يلتفتوا حوله ونديروا حولو يد واحدة، لأنه إلى نجحنا فيه غنتجج فيه البلاد وغنخرجو فيه من واحد الإشكال أساسي، ما يمكش نهبطوا اليوم للمساومة وللمزايدة في المستويات الشعبية وندعيو بين عشية وضحاها - ويا للعجب - أنا أصبحنا ندافع عن الفئات الفقيرة والمستضعفة، الفئات الفقيرة والمستضعفة تعرف من يدافع عنها.

ليست القضية بالكلام، ليست القضية بالبرامج التلفزيونية، ليست القضية بإفساح المجال لبعض الأشخاص، القضية أكبر من ذلك والشعب مستعد، وكان مستعد وأعتقد باقي مستعد وباقي كي يعرف الكلام اللي قال الأخ، فين كاين الناس اللي كيتكلموا معه بصدق، فين كاين الناس اللي تيتكلموا معه بشفافية، فين كاين الناس اللي تيتكلموا معه بالواضح وبالحيقة. واليوم ملي تيقول السي بنشاس أنه النموذج التيموي ديالنا وصل للنهاية ديالو، أنا قلت له عندك الحق، ولكن واش هاذ النموذج التيموي أنا اللي اعملتوا؟ اللي تبني على تشجيع الاستهلاك الداخلي والطلب الداخلي، ولكن هاذ الشيء ملي مشى فنفس الوقت مع الثمن ديال المحروقات اللي كيرتفع، بطبيعة الحال وصلنا للأزمة، وهاذ الشيء يتطلب إجراءات قاسية، والإجراءات القاسية ملي غادي تكون غادية تكون ضروري، والمواطنين تيفهموا ملي تنقولها لهم، هي باش ما نوصلش البلاد للهاوية لا قدر الله، ما نوصلش البلاد لأزمة اقتصادية اللي تردنا بحال الوضعية ديال اليونان ولا ديال بعض الدول المجاورة لنا، هاذ الشيء هذا يتطلب المساندة السياسية ماشي الطعن في الظهر.

واسمحو ليا الإخوان الاستقلاليين اللي جاو تكلموا اليوم، يسمحوا ليا لأنه ما بالعهد من قدم- وما بين عشية وضحاها ستنقلبون على سياستكم، وأتم شركاء أساسيون فيها ووزير اقتصادكم وماليتكم هو الذي وضع هذه السياسات، ونحن نعتر بذلك ونفخر بذلك، فهمتيني ولا لا؟

بين عشية وضحاها أصبحتم تتنكرون لكل ما سبق، ولا يزال وزيركم وزيرا معنا ونال في هذه السنة فقط نال تكريمين، تكريم من إفريقيا لما ردتو

بنية حسنة، وتنبغي نسمع، وتنسعد بحال اليوم ملي تلتقى اللي يتكلم معايا ويشرح ليا، واسمح لي السيد الرئيس هاذ الشيء داخل في الموضوع، وطلبت من السي بنشاس ملي كان خارج باش يعطيني الوثائق اللي قال مكتوبة، باش نشوف وتحقق وتناكد، نستافد، علاش لا ماشي عيب، هذا هو السبب، ملي حمدنا الله سبحانه وتعالى على هاذ الشيء، قدر الله، شيء باس ما كاين الله يلعن الشيطان في هاذ رمضان.

الأولى، الأولى فيما يخص الدستور، أنا راني كنتألم لأنه ما يمكش للناس في الغرفة ديال المستشارين ييداو يقولوا أمور غير دقيقة فيما يخص الدستور.

فيما يخص الدستور، الجلسة يعرض رئيس الحكومة أمام البرلمان الحصيلة المرهلية وهذه تكون كل سنتين ونصف، بمبادرة منه أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب أو من أغلبية أعضاء مجلس المستشارين.

أما الجلسة السنوية من أجل السياسات العمومية فهي بمبادرة من البرلمان، فإذا دعا البرلمان إلى ذلك فأنا موجود، ما كاين حتى شيء مشكل.

المسألة الثانية، فيما يخص الإشكاليات ديال الاستثمار، احنا ملي كيتكلموا، تبيخصنا نكونوا معقولين وموضوعيين.

الحكومة جات هاذي سنة ونصف، ما جيتش باش نعتذر لكم بالتوقيت، ولكن كنعرف بلي كلمكم كنعرفوا بلي الحكومة ما تنشتغلش بوحدها، الحكومة تشتغل في واحد الإطار سياسي مفهوم ومعروف، وتكلمتو على لوبيات وتكلمتوا على من مسوا بالجرأة.

ولكن ملي تطرحوا الأسئلة بحال هكذا لا بد يكون الجواب، لأن أنا ملي جيت، معشر الإخوة الكرام، جئت بعد حراك عربي عصف بدول، وجئت في إطار تصالح وتوافق قاده جلالة الملك، وجئت في إطار فكرة ديال الإصلاح في إطار الاستقرار.

الإصلاح في إطار الاستقرار معادلة كل نهار كيتطرح السؤال، نستمر في الإصلاح في إطار الاستقرار؟ ولا نمشيو عند الشعب ونقولوا لهم يا ودي هذا الذي وصلنا إليه ما رأيكم؟

ملي تنفكروا تنلقوا بلي بلادنا محتاجة للصبر، وكنعرفوا بلي الإصلاح تيتقدم خطوة خطوة، بشوية ماشي بالسرعة اللي كنا كنعتمناو، ولا اللي ككتيو كنعتمناو أنتوما، ولا اللي درتوها ملي ككتيو في حكومة التناوب، حتى نتوما الزعماء ديالكم قدروا، حتى نتوما الزعماء ديالكم كانوا أمام إشكاليات، حتى أنتوما الزعماء ديالكم قالوا كلام يدي القلب.

ولكن الله حفظ البلاد، البلاد استمرت، البلاد تحسنت، واخا ما تحسناتش بالشكل اللي بغينا، تحسنت الحمد لله، وهذه هي المعادلة التي نجيب عليها كل يوم، ليست معادلة الالتصاق في الكرسي كما يقول بعض التافهين الذي لا يفقهون شيئا.

الكرسي في بعض الأحيان يصبح الاستقرار فيه صعوبة، ولولا الحياء لقلت كلمة أكبر، ولكن المسؤولية وطن ليست بالسهولة التي تصورها،

السيد رئيس الحكومة:

شوف السيد الرئيس، شوف السيد الرئيس..
..وخدمات معهم، وباقيا خداما معهم، وجيتيوا كتكولوا الأترك. الأترك،
واش أنتوما ماعارفينش لهذه الدرجة خافية عليكم الحقيقة؟ أنا الزيارة ديال
السيد أوردوغان بالنسبة إلي هي زيارة رئيس حكومة، ما كان معه لا وفد
ولا جوج، لأن علاش؟ هاذك نشاط كان مرتب، بين جمعية وطنية في
المغرب وبين جمعية وطنية في تركيا، في تركيا ما عندهومش، ما عندهومش
مؤسسة وحدة، عندهم ثلاث مؤسسات كبرى، ومؤسسات كثيرة صغيرة،
وهاذي جاوا عند صحابهم.

وأنا من اللي جا لعندي ذاك السيد كيقول ليا راه غيجيوا، قلت ليه ما
نحضر معك حتى يحضروا الناس ديال (La CGEM)، واستدعيت
الناس ديال (La CGEM) وطلبت منهم يحضروا، قالك أسيدي احنا ما
عرضوش علينا فالوقت، ما نحضروش معهم، جيت رسميا في وزارة
الخارجية، قلت احنا الشريك ديلنا الأساسي هو (La CGEM)، هو
(La CGEM).

وأنا كنتفهم الموقف دياهم، وفي الليل حضروا للعشاء اللي اللي
اقترحوا، كنت كفضل كون حضروا، صحيح، ولكن ما حضروش، في
الليل حضروا للعشاء اللي دعي لو جلالة الملك واللي جلالة الملك كرم به
الضيف ديالو، فهمتيني ولا لا، وأنا و (La CGEM)، ما وقع بيني وبينها
حتى شي مشكل، والعلاقات الحمد لله، بيناتنا مزبانية، كتكولها مدام مريم
بن صالح، وكنكولها أنا أش بغيتيوا؟ تنوضوا الكيرة حتى هي بينا وبينها؟ ما
قدكمش هاذ الكيرات اللي نايفين من كل بلاصة؟

بطبيعة الحال، كتكولوا ليا نوضتي العداوات، طبعا، لأن أنا ما كنعرفش
نسكت على المنكر، ما كنعولش كشني صحيح، ولكن كنعول شي
حويجات.

واش أتما كنعولوا الفساد، الفساد، الفساد، وبغيتيوا يبقى كلشي فرحان
واخا جا عبد الإله ابن كيران؟

ما يمكش، لا بد شي وحدين كيشعروا باللي المصالح دياهم السابقة
تتضرر، وما أنهم يشعرون بأنها تتضرر، فإنهم يحاولون أن يدافعوا عن
أنفسهم، ويحاولون أن يدافعوا عن مصالحهم، وبطبيعة الحال لا يقول الأمور
بصراحة ووضوح، يقول الأمور بطرق مختلفة وملتبسة وملتوية، هذه هي
السياسة ديال المغرب.

أنا ماتنعرفش لهاذ الشي، أنا ما كنعرفش، أنا تنجيم كود، ولا
تنسكت، بغيتوني نسكت، نسكت، ماشي مشكل، إذا بغيتوني نسكت
أنا مستعد، فهمتي ولا لا؟

وما غاديش نرد على كلشي، وما غاديش نرد على من والا، اسمحو
ليا، لا بد الرد يكون بمنطق، ولا بد الرد يكون على اللي كيتسحق ماشي على
اللي ما كيتسحقش، اسمحو ليا، ما غندش على من والا، وغندش على

أحسن وزير ديال إفريقيا ديال الاقتصاد والمالية، وتكريم من
(L'MENA⁴) من المنطقة ديال شمال إفريقيا وديال الشرق الأوسط،
وأتما دابا تنتقدون، أشنو؟ تنتقدون من وماذا؟ وزيركم في سياسة ناجحة،
لأن علاش؟ اللي خاصوا يتقال والحقيقة أنا ما تنحشمش باش نقول هاذ
الشي، واخا ما شي من الحزب دياي، أنا أعتز به، علاش؟ لأنه ماشي إلى
ما قدرش يدير ذاك الشي اللي تتصوروا استطع يحافظ للمغرب على
الوضعية ديالو الاقتصادية، وبقي الحمد لله الوضع مستقر وتوقفات الحركات
الاحتجاجية التي كانت تملأ الشارع وتهدد الوطن، ولم تقع الأزمة
الاقتصادية التي وقعت في الدول الأخرى، واستمر النمو ولو بمقدار.

كيف تريدوني أن أوافقكم على ما تذهبون إليه؟ خذوا شوية د الوقت،
خذوا شوية د الوقت وخرجوا للمعارضة، وفكروا شوية، ولقاو شي حاجة
جديدة، شكون اللي حبسكم؟ ما حبسكم حد.

واليني بين عشية وضحاها، باقي كاع ما صافينا المشكل ديال الحكومة،
باقي الوزراء، وزراء معايا، باقي ما رفعتش كاع الاستقالات دياهم لجلالة
الملك، وما زال كنفكر، ومن حتى باش نفكر، الدستور كيعطيني هاد الحق.
لرئيس الحكومة، ليس مضطرا، لرئيس الحكومة، لرئيس الحكومة،
لرئيس الحكومة..

الغيرة، الغيرة تحسمها الانتخابات، والانتخابات الماضية نتأجها معروفة،
والانتخابات المقبلة في علم الغيب يعلمها الله، والذي يعني يعتقد أنه عنده
شيء مضمون، فهو مغرور، غره الغارون، غره الغارون، اللذين غروا الذين
سبقوه، الذين غروا الذين سبقوه، والذين وصلوا إلى الهزائم وإلى
الانكماش، الذين قيل لهم في يوم من الأيام، الذين قيل لهم في يوم من
الأيام، سيكون عندهم ما يكون عندهم فخصدوا الخبيات، فخصدوا
الخبيات، وفاجأتهم تيار المجتمع وحركة عشرين فبراير وطلبت رؤوسهم.

هذه هي الحقيقة التي تبحثون عنها بالمر والحداع، والتي تبحثون عنها
باللف والدوران، والتي تبحثون عنها بمحاولة تغيير الناس والبسطاء،
البسطاء يعرفون إخوانهم الحقيقيين، يعرفونهم، وإنكم لا تخيفوني، مثلكم مثل
من سبقكم، مثلكم مثل من سبقكم، ملي كنتوا كتكلموا حتى واحد ما حضر
معكم، وجاين كنعولوا ليا مالك مع (La CGEM).

أهل الميت صبروا والعزائين كفروا، مالنا ولهذا؟ مالنا ولهذا؟ عن أي
(CGEM) تتكلمون؟ ملي جيت، ملي جيت رئيس ديال الحكومة ربطت
أحسن العلاقات مع (La CGEM)، وعقدت معهم أكثر من لقاءين
أو ثلاثة، يعني عامة، وخرجوا طابرين بالفرحة، وعرفوا باللي هاذ الحكومة
غتخدم معهم، وخدمات معهم، وبالشهادة دياهم، هاذ الحكومة..

السيد رئيس المجلس:

يا سيدي.. الله يخليك.

⁴ Middle East and North Africa

الأوراق، والمشاكل ديال الصعوبات الإدارية والمشاكل ديال العقار، والله تا المغاربة قادرين يتجاوزوها، اللي ما قدوش يتجاوزوه وما عرفوليش هو التحكم. وكيفاش واحد تتطلع ليه وردية والآخر مسكين تيمشي للألوان الزرقاء والسوداء والقائمة اللون؟ هذا اللي ما فهموش المغاربة وما عرفوش وبدوا يتحاولوا كل واحد كيحاول يتسلل إلى هذا أو يصل إلى هذا. اليوم رجال الأعمال تيعرفوا باللي هاذ الحكومة جاءت تحاول أن تقيم بينهم منطفا متساويا فيه العدل، منطفا متساويا فيه الإنصاف، منطفا متساويا فيه النزاهة والشفافية.

اليوم كين شركات تيقولوا ما بقات تتجينا السفريات ديال الأسر ديال الوزراء نخلصوها من الثمن ديال الوزارات، ما بقاتش تتجينا واحد العدد ديال الأشياء اللي كانت.

الي كين هو آسنو؟

بطبيعة الحال هاذ الحكومة ما فيهاش (Les supers men)، فيها ناس جاوا يمكن المستويات ديالهم يعني نسبيا في حدود، ماشي مشكل، ما شي احنا عابرة، قلتها، ولا حتى أنبياء، احنايا ناس نتحاولوا ومجتاهدين، نيتنا حسنة، الشعب بغانا وباقي باغينا، قراوا الصحافة قراوا ذاك الشي الإحصائيات آس تتقول.

واحنايا تتقولوا الحمد لله اللي بلادنا بحال هكذا، الحمد لله على الاستقرار ديال بلادنا، الحمد لله على الملك ديالنا، بغينا نمشيو مجموعين، طبعا ما غادي يخليوكش، أنا ما كنتجاهومش، ما كنتجاهومش هاذوك اللي قال لك الأخ باللي عيا منهم الشعب المغربي، التامسيح والعمارت ما عياش منهم، غير صحيح، هذيك الكلمات شد فيها لأنها تتمثل بالنسبة إليه أشخاص موجودين في راسو، وعارف باللي لا هو ولا أنا ما قدرت نقول شكون هما، عارف، ماشي مشكل، هو فاهم، ولكن اللي خاصو يتفهم هو أن هؤلاء الناس تدريجيا يفقدون من مصداقيتهم في المجتمع، يعرفون.

الشعب اليوم يعرف بأن هذه الحكومة نيتها حسنة، وتريد أن تصلح، المستثمرون يعرفون أن هذه الحكومة نيتها حسنة وتريد أن تصلح، كافة المواطنين، العالم الخارجي يعرف أن هذه الحكومة جادة وأنها جاءت لإصلاح مشاكل المغرب، لم تأتي لكي تتدخل في الحياة الشخصية للناس.

وهناك من يتهمونها، يا للعار، بأننا نعطي المسؤوليات بالحزبية، ونحن عندنا 11 وزيرا وعيننا 200 واحد لا أعرف والله يشهد داخل هذا الحزب إلا 3، أكثر من 197 واحد ولا 200 واحد لا أعرف لهم علاقة بالحزب ولا أعرفهم إطلاقا، وجاء بهم الوزراء والمقترحون، وحتى هما البعض منهم نقدر نقول لكم بأنهم ما تيعرفوش بالضبط شكون هما اللي بلغهم عليهم، اختار ناس مزيانين، واختارهم لجان، بطبيعة الحال يمكن نغلطوا، بطبيعة الحال النهار اللي غادي نغلطوا اللي عيناه نعاود نعيدوه، ماشي مشكل.

ولكن حتى إلى درجة أن تخلق عنصرية، ويصبح الوزير يتخوف إذا وجد شخصا عنده كفاءة وهو من هذا الحزب يصبح يشعر بأن هنالك

من نرد وغنرف كيفاش نرد، وغنرف فوقاش نرد بإذن الله، ولا بغا الله سبحانه وتعالى.

عندكم تعتقدوا بأن هاذ رئاسة الحكومة راه هي اللجنة بالنسبة إلي؟ لا اللجنة عند الله، أما أنا الآن تنقوم بواحد الدور قاسي وفيه صعوبات وإكراهات من أدنى ومن أعلى ومن يمين ومن اللويبات ومن ومن ومن.. كيفاش؟ غادي نجي نبدا نرد على السي الراضي نقولوا لو آسنو هو المشكل ديال (la cellulose)، هذه مشاكل معروفة اليوم البنك المعني بالموضوع كيحاول يلقي حل للمشكل.

ما كايبنش شي حكومة خاصكم تعرفوها، أنا نقول لكم، أنا بلغني أن واحد مستمتر كبير في المغرب، واخا اسمحو لي الإخوان النقابيين، واش أنا قلت كافة النقابات؟ ألا تعترفون أن هنالك نقابات أفسدت كم من مشاريع؟ قولوا الحقيقة، ألا تعترفون أن هنالك زعماء من نسجوا مجدهم بتحطيم المؤسسات الوطنية، بتحطيم الشركات، بتحطيم، وفي الليل كان بعضهم يذهب ويتفاوض ويبتز رؤساء الأموال ويأخذ منهم، هذه هي الحقيقة المؤلمة، لا ما كايبنش التعميم، بالعكس، كايبنش نقابات مواطنة وكايبنش زعماء نقابيين صالحين، هاذ الشي معروف.

وعاود نقول واحد القضية، السي دعيدة، لعلمك كلامي معهم مستمر وتقديري لهم كبير، وهم كذلك تقديريهم ليا كبير باش تكون الأمور زعما واضحة، التعميم ما كايبنش، وإلى خرج شي تعميم خطأ، شوفوا الله يخليكم آ الإخوان، خليونا نتكلموا مزيان.

الاستثمار في المغرب في الوقت الذي تبقى عاني مما عاني منه كافة الإشكاليات في المغرب، التحكم، التحكم، التحكم في السياسة، التحكم في الثقافة، التحكم في الاقتصاد.

شمال هادي، كان كيتقال لشي وحدين أنتوما رجحو الفلوس وسكنوا، هاذ الشي اللي كان كيتقال، اليوم بغيت نقول لهاذ الناس اللي كانوا يقولوا هاذ الهضرة، لم يعد ممكنا، هاذ اللي باغين نشرحو للناس، ماشي كيقولوا ذاك الشي اللي فات غادي نديرو عليه ولا ما نعرف آسنو، اللي عطى الله عطاءه، احنا أولاد اليوم، احنا أولاد المستقبل، ما يمكنش للمغرب تيمشي، ما عدا إلى ما كان القانون واحد بالنسبة للجميع، إلى ما كانت الفرص واحدة بالنسبة للجميع، إلى ما كان رجل السلطة كيفهم واحد المسألة، ذاك الشي اللي كياخذ في الأجرة ديالو الله يجعل البركة، ما يمكنش عاود ثاني يمشي عند رجل الأعمال وينافسو ويغني يعيش بحالو، ما يمكنش رجل الأعمال كيعيش مزيان لأن كيخدم بزاف، وبعض المرات كيغامر وبعض المرات كيمشي للسجن وبعض المرات كيفتقر بين عشية وضحاها، ما يمكنش احنا نبقاو نناقشو معه رجل السلطة كياخذ الله يجعل البركة.

الموظف في الإدارة ما يمكنش يتبع رجل الأعمال، وييدا يحسب ليه شمال تبرح ويقولوا يتقاسم هو وإياه، هاذ التحكم هو اللي خاصو يتوقف.

أنا نقول لكم، شتي كلشي المشاكل اللي تتقولوها، المشاكل ديال كثرة

بغيناهاش لبلادنا، واحنا إلى آخر الرمق سوف نتمسك بكل ما فيه
استقرار بلادنا، بكل ما فيه مصلحة بلادنا، بكل ما فيه خير بلادنا.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

رفعت الجلسة.

عنصرية ضد هذا الشخص، كأننا في زمن الأبارتهايد، في الوقت اللي
الحكومة تترأسها هاذ الحزب غير معقول.

أنا باغي نقول اليوم للإخوان المغاربة، الله يهديكم رجعوا للصواب،
بلادكم الحمد لله اليوم مفخرة، تيزوروها رؤساء الدول ويثنون عليها، خليوها
تزيد للقدام ماشي ما تمارسوش الانتقاد، ماش ما تمارسوش المعارضة،
مارسوا معارضة بناء وانتقاد بناء.

أما إلى مشيتيو في الاتجاه الآخر راكم تتقبلوا على أشياء سلبية، ما